أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية

إعداد

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

معهد القاهرة العالي للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم

dr.ehabagwa@gmail.com

د. سيد محمد سيد مصطفي

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان

sayyedmostafa@commerce.helwan.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد العال، إيهاب إبراهيم حامد؛ **مصطفي** ، سيد محمد سيد.(٢٠٢٥). التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦(٢) ج٢، ٧٠٧-٧٥٦.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال؛ د. سيد محمد سيد مصطفي

ملخص الدراسة

تعد القوائم المالية نتاج للمعالجات الواردة في المعايير المحاسبية والتي تتأثر بالمدخل المستخدم في بنائها ، ونظراً للفضائح المحاسبية التي صاحبت انهيار العديد من الشركات فقد تم التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ، إلا أن الباحثين والمهنيين قد اختلفوا فيما بينهم من حيث أفضلية أياً من المدخلين في بناء المعايير المحاسبية في العديد من الجوانب من أهمها دور كل من المدخلين في الحد من ممارسات الإدارة في التأثير على رقم الربح من خلال ممارسات إدارة الأرباح ، وذلك لأهمية الربح المحاسبي في قياس الأداء المالي ، ونظراً لأهمية قطاع البنوك في مصر كأحد أبرز قطاعات الاقتصاد القومي ، فقد هدفت الدراسة إلى قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك ، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على البنوك المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٢٣ وهى الفترة التي تم خلالها التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في مصر ، وقد تم قياس الأداء المالي للبنوك باستخدام نموذج CAMELS ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنوك في مصر ، حيث أظهر الأداء المالي للبنوك تحسناً بعد التحول إلى مدخل المبادئ نظراً لتوفير المعايير المبنية على أساس المبادئ إرشادات عامة يمكن أن تعكس بشكل أفضل الأداء المالي للبنوك ، مما سيدفع إدارة البنوك إلى إظهار الواقع الاقتصادي مما يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: مدخل القواعد ، مدخل المبادئ ، بناء المعايير المحاسبية ، الأداء المالي.

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

أدى إفلاس كبرى الشركات الأمريكية مثل شركة إنرون وورلدكوم وتواطؤ بعض مكاتب المحاسبة في إخفاء عمليات الغش والاحتيال المحاسبي مثل مكتب آرثر إندرسون وإتهام البعض للمعايير القائمة على أساس القواعد على أنها كانت ثغرة استخدمتها مجالس إدارة تلك الشركات نحو تضخيم الأصول للتلاعب في الأرباح إلى تعرض الجهات الواضعة للمعايير المحاسبية لضغوط متزايدة لتعديل أساس وضع المعايير ، وذلك من خلال إصدار الكونجرس الأمريكي لقانون ساربنز أوكسلى ومطالبة هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بتبني برنامج إصلاح لمنع الغش والاحتيال المحاسبي وتشمل تلك الإصلاحات التحول بشكل أكبر نحو معايير محاسبية قائمة على أساس المبادئ ، وذلك لتغليب الجوهر الاقتصادي للمعاملة على شكلها القانوني ، وهو ما انعكس في التقارب بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وإبرام تعهد نوروالك لإصدار معايير مشتركة على أساس المبادئ (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧ ؛ Braun et al.,2015)

وقد أثمر ذلك التعاون على إصدار المرحلة الأولى من الإطار المفاهيمي المشترك الذي تناول الأهداف وخصائص جودة المعلومات وذلك في سبتمبر ٢٠١٠ ، بالإضافة إلى التعاون في إصدار عدد من المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ، إلا إن ذلك التعاون لم يستمر طويلاً وبدأ كلاً من المجلسين في العمل بمفرده لإصدار باقي عناصر الإطار المفاهيمي وكذلك المعايير المبنية على أساس المبادئ .

مشكلة الدراسة :

وقد أدى التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية إلى اتجاه الباحثين نحو تقييم كلا المدخلين وتحديد مدى أفضلية أيهما من وجهه نظر المعدين والمستخدمين والمراجعين في ضوء بيئة التطبيق ، وقد اختلف الباحثين في هذا المجال حيث رأى بعض الباحثين أن المعايير القائمة على المبادئ أفضل ويمكن أن تستفيد الشركات من معايير المحاسبة المبنية على أساس المبادئ من خلال تمثيل الواقع الاقتصادي بشكل أكثر دقة وجعل معلومات الأرباح أكثر إفادة واستمرارية ، بالإضافة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بمعلومات التقارير المالية وتقليل أتعاب المراجعة ، كما إن إعادة إصدار القوائم المالية تنخفض عندما تكون المعايير المحاسبية مبنية على أساس المبادئ حيث تحسن المعايير المبنية على أساس المبادئ من الثقة في المعلومات المحاسبية وتقلل من الأخطاء وتحسن من جودة التقارير المالية ، ونظراً لافتقارها إلى قواعد واضحة فإن ذلك سيجعل المراجعين على أعلى مستوى من الجدية والصرامة في حالة وجود مخالفات محاسبية وذلك للحد من مخاطر التقاضي ، أما المعلومات الناتجة عن المعايير المبنية على أساس القواعد فتعد أقل جودة مقارنة بالمعلومات الناتجة عن المعايير المبنية على أساس المبادئ (Luo & Song, 2022).

وقد أكد Sundvik (2019) على النتيجة السابقة بأن تعقيد المعايير القائمة على أساس القواعد يؤدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية، كما تزيد من احتمالية التعليقات عند مراجعة هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بسبب تصرفات الإدارة للتحايل على القواعد الموجودة في المعايير المحاسبية، وعلى العكس فإن المعايير المبنية على أساس المبادئ تؤدى إلى أرباح ذات جودة أعلى تعكس بشكل أكبر الواقع الاقتصادي للأحداث والمعاملات.

كذلك ارتأى كل من Schant & Wagenhofer (2021) بأن مدخل المبادئ هو النهج الأمثل لأنه قادر على تحقيق أقصى قدر من كفاءة الاستثمار في حين أن مدخل القواعد لا يستطيع ذلك.

إلا أن بعض الباحثين أمثال Chung & Kim (2023) ارتأوا عكس ذلك بأن المرونة المتأصلة في المعايير القائمة على المبادئ يمكن أن توفر فرصة أكبر للشركات لإدارة الأرباح، ومن ثم فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقلل من جودة المحاسبة حيث سيطلب من المعدين استخدام قدر أكبر من التقدير في تحديد المعالجات المحاسبية التي تتوافق مع الجوهر الاقتصادي للمعاملات، وقد يستغل بعض المديرين التقدير لصالحهم ، مما يؤدى إلى خلافات مع المراجعين الحاليين إلى الحد الذي تزيد فيه المرونة من اختلاف التقديرات بين الإدارة والمراجعين، لذا فإن الانتقال للمعايير المبنية على أساس المبادئ يزيد من التعرض للتقاضي مما يجعل عملية المراجعة أكثر تعقيداً وإرهاقاً، وبالتالي يزيد من مخاطر المراجعة.

وهو ما أكده باعجابة وأحمد (٢٠١٧) بأن المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ تسمح بمرونة ومساحة أكبر للتفسير وهو ما يتطلب أحكام مهنية هامة، وقد يجد المراجع مقاومة وضغوط من قبل الإدارة مما يشكل صعوبة في إصدار الحكم المهني، مما يؤدى في النهاية إلى قوائم مالية دون المستوى ويفسد جودة المراجعة ، كما إن اختلاف الأحكام المهنية يختلف من دولة إلى أخرى وحسب الظروف البيئية والمجتمعية السائدة، وأن مدخل القواعد يعمل على تقليل عمليات إدارة الأرباح وتقييد السلوك الانتهازي من خلال تقييد وإلزام الإدارة بالتقرير وفقاً لأسلوب محدد، حيث تفيد القواعد التفصيلية في توفير أدوات واضحة تساعد في تيسير الرقابة على تنفيذ المعايير المحاسبية.

كذلك قدم Ozlanski (2013) نقداً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باعتبارها مبنية على أساس المبادئ من أنها قد تزيد من فرص إدارة الأرباح لافتقارها إلى خطوط واضحة في إرشادات التنفيذ المتضمنة في المعايير مقارنة بالمعايير المبنية على أساس القواعد مثل GAAP، مما يؤدى إلى مزيد من التقدير والذاتية في تطبيق هذه المعايير مما ينعكس على انخفاض جودة التقارير المالية مما يتسبب في انخفاض تصورات المستثمرين لمصداقية التقارير التي تقدمها الإدارة.

ولعل ذلك هو الدافع نحو تسمية المعايير المبنية على أساس المبادئ بأنها المعايير الأقل دقة وأن المعايير المبنية على أساس القواعد بأنها المعايير الأعلى دقة (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧).

وعلى ذلك فإن هناك اختلافاً بين الباحثين حول دور كل من مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية من توسيع أو تضييق نطاق الممارسات الانتهازية المتاحة للإدارة لإدارة الأرباح والتي ينعكس أثرها على الأداء المالي للمنشآت، ونظراً لأن قطاع البنوك يشكل العمود الفقري لاقتصاد أي دولة حيث يدعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في الدخل القومي، لذا رأى الباحثان أهمية قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي لقطاع البنوك في مصر .

هدف الدراسة :

يتمثل هدف الدراسة في " قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك "، ولتحقيق ذلك الهدف فإنه يمكن تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

١- تقديم رؤية شاملة لكل من مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية وأثر ذلك على الأداء المالي .

٢- دراسة مقارنة بين المعايير المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ذات التأثير على الأداء المالي للبنوك.

٣- دراسة مفهوم الأداء المالي وكيفية قياسه في البنوك .

٤- القيام بدراسة تطبيقية لقياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك، وذلك على عينة من البنوك العاملة في مصر.

أهمية الدراسة :

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

تتمثل **الأهمية العلمية** للدراسة في قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك، وهو ما يفتح معه المجال نحو دراسات أخرى لقياس ذلك الأثر على باقي القطاعات الاقتصادية للشركات العاملة في مصر، بل ودراسة أثر ذلك التحول على العديد من المتغيرات الأخرى كما سيتضح من خلال التوجهات البحثية المستقبلية .

كما تتمثل **الأهمية العملية** لهذه الدراسة فيما تقدمه من نتائج لبيان أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المعلومات التي يهتم مستخدمي التقارير المالية بها ومن أهمها الأداء المالي، وما إذا كان ذلك التحول يساعد في تقديم معلومات تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للأحداث والمعاملات أم لا ، ومن ثم يمكن أن تكون تلك النتائج ذات فائدة لجهات وضع المعايير المحاسبية لتقييم مدى فاعلية ذلك التحول.

منهجية الدراسة :

تحقيقاً للهدف الأساسي للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحثان على المنهجين التاليين:

- **المنهج الاستنباطي** : حيث قام الباحثان باستخدامه في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة، والتي ساعدت في تحديد المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها وكذلك العلاقات فيما بين متغيرات الدراسة.
- **المنهج الاستقرائي** : وقد اعتمد عليه الباحثان في القيام بدراسة تطبيقية لقياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي، وذلك على عينة من البنوك العاملة في مصر.

حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على ما يلي :

١- دراسة أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي فقط.

٢- ستقتصر الدراسة التطبيقية على قطاع البنوك العاملة في مصر فقط .

٣- عمل دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد ومعايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس المبادئ ذات التأثير على الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر.

٤- استخدام نموذج CAMELS لقياس الأداء المالي للبنوك دون غيره من المقاييس التقليدية لتقييم الأداء المالي.

خطة الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة فإنه سوف يتم استكمالها على النحو التالي :

أولاً : الدراسات السابقة.

ثانياً : رؤية شاملة لكل من مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية وأثر كلا المدخلين على الأداء المالي.

ثالثاً: دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ذات الصلة بالأداء المالي للبنوك وتحديد أثر كلا المدخلين على الأداء المالي .

رابعاً : مفهوم الأداء المالي وكيفية قياسه في البنوك.

خامساً : فروض الدراسة.

سادساً : الدراسة التطبيقية.

الخلاصة والنتائج والتوصيات .

المراجع .

الملاحق.

أولاً : الدراسات السابقة:

في ضوء المتغيرات الواردة في عنوان الدراسة فإنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين من الدراسات حيث يتناول القسم الأول الدراسات التي تعرضت للتحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية، أما القسم الثاني فيتناول الدراسات التي تعرضت للأداء المالي في البنوك وذلك على النحو التالي :

القسم الأول ويتناول الدراسات التي تعرضت للتحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية، ومن بين تلك الدراسات دراسة Beest (2009) والتي بحثت التأثيرات التي يخلفها الحيز التقديري في معايير المحاسبة على كل من مستوى وطبيعة قرارات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن تغيير التقدير في معايير المحاسبة قد يؤثر على طبيعة إدارة الأرباح،

ولكن من غير المرجح أن يمنع تطبيقات إدارة الأرباح ، ففي البيئة القائمة على القواعد يتجه المديرون إلى بيع الأصول المالية قصيرة الأجل، بينما في البيئة القائمة على المبادئ يتجه المديرون نحو اتخاذ قرارات الخسارة المرتبطة بالانخفاض في القيمة، وتظهر النتائج المجمعة أن المعالجات القائمة على القواعد والمبادئ تؤدى إلى مستويات متماثلة في إدارة الأرباح.

أما دراسة Burgemeestre et al.(2009) فقد اتجهت نحو بحث الأساس الذي بناء عليه يتم اختيار تطبيق مدخل القواعد أو مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية في البيئات المختلفة وخاصة عند تبنى معيار محاسبي جديد، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين السياسات المتبعة في الإتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة، وباستخدام هذه الأبعاد اتضح أن لوائح السلامة والأمن المتبعة في كلا البلدين هي العامل أو السبب في تبنى اتباع الإتحاد الأوروبي للمعايير المبنية على أساس المبادئ واتباع أو تبنى الولايات المتحدة للمعايير المبنية على أساس القواعد.

بينما سعت دراسة Braun et al.(2015) نحو بحث تأثير نوع معيار المحاسبة المبنى على القواعد مقابل المبنى على أساس المبادئ على اتفاق المراجع على المعالجة المحاسبية المقترحة من قبل الخاضع للمراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين أكثر ميلاً للموافقة على المعالجة المحاسبية المبنية على أساس المبادئ مقارنة بالمعالجة المحاسبية المبنية على أساس القواعد، ومع ذلك فإن المراجعين يكونوا أكثر ثقة في المعالجات المحاسبية المبنية على القواعد عندما لا يكون لديهم علم بالأثر المحتمل للمعالجة المحاسبية المبنية على أساس المبادئ .

وفي نفس الاتجاه بحثت دراسة باعجابة وأحمد (٢٠١٧) أثر مدخلي القواعد والمبادئ في إعداد المعايير المحاسبية على جودة المراجعة وعلاقة ذلك بالعديد من المتغيرات كالإفصاح والتقرير المالي والمسئولية والدوافع السلوكية والمعرفية والأحكام المهنية للمراجع ورقابة الجودة وهيكل وتكاليف وأتعاب عملية المراجعة ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين معنوي بين التأثيرات المحتملة لمدخلي المعايير ووجود تأثير إيجابي لمدخل المبادئ على الافصاح والتقرير المالي وارتفاع مستوى المسئولية والدوافع المعرفية والسلوكية وزيادة جودة المراجعة.

ونظراً لدور المنافسة التنظيمية في تبنى أياً من مدخل القواعد أو مدخل المبادئ، فقد تعرضت دراسة Frant & Instefjord (2018) لكيفية تأثير المنافسة التنظيمية على أنظمة التنظيم القائمة على القواعد والمبادئ، وهذه الأنظمة معروفة جيداً في مجال التنظيم المالي والمحاسبي، وقد انتهت الدراسة إلى أن الخسائر في حالة النظام المبنى على أساس المبادئ أكبر من تلك التي قد تتكبدها المنشآت في حالة النظام المبنى على أساس القواعد، وينشأ هذه التأثير من تحول التنظيم في الأنظمة القائمة على المبادئ من أقصى قوة في الاكتفاء الذاتي إلى أدنى قوة من ظل المنافسة .

أما دراسة Prather- Kinsey et al.(2018) فقد بحثت عن تفسير التناقضات في معايير المحاسبة وخاصة بالنسبة لتفسير مصطلح السيطرة في ظل مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ مقابل مدخل بناء المعايير على أساس القواعد وذلك عند اتخاذ القرار المحاسبي بدمج الشركات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن قرار دمج الشركات يتأثر بشكل كبير بموقع العمل حيث اختلفت النتائج باختلاف البلدان محل الدراسة (الهند ، الولايات المتحدة)، وكذلك يتأثر القرار من خلال التقييمات الذاتية الأساسية عند تفسير مصطلح السيطرة باستخدام المصطلحات القائمة على المبادئ ولكن ليس عندما يتم تفسيره باستخدام المصطلحات القائمة على القواعد.

بينما هدفت دراسة Chandra & Azam (2019) إلى توضيح نقاط القوة والضعف في معايير المحاسبة المبنية على القواعد والمبادئ ومدى قابلية تطبيق كل نوع من المعايير وخاصة في الدول الأقل نمواً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الخصائص الثقافية في أي مجتمع والتي تسعى إلى تجنب عدم التأكد سوف تؤدى إلى تفضيل المجتمع لنظام المحاسبة القائم على القواعد بدلاً من النظام القائم على المبادئ ، بالإضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية وواضعوا المعايير المحاسبية في البلدان التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتجاهلوا الاختلافات الثقافية الموجودة في البلاد النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

ونظراً لتأثير مدخلي القواعد والمبادئ على المعالجات المحاسبية ومن ثم على جودة التقارير المالية، فقد بحثت دراسة Sundvik (2019) عما إذا كانت معايير المحاسبة القائمة على المبادئ مقابل تلك القائمة على القواعد لها تأثير على مقاييس جودة التقارير المالية واستراتيجيات إدارة الأرباح، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الحجم المطلق للاستحقاقات واحتمالية السلوك المالي السيئ أقل، وأن إدارة الأرباح المستحقة أعلى وذلك عندما تكون معايير الشركات أكثر اعتماداً على المبادئ، كما تشير الدراسة إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية الأكثر تكلفة هي نتيجة للمعايير القائمة على القواعد.

واستمراراً للبحث في نفس الاتجاه فقد سعت دراسة أحمد (٢٠٢٠) إلى اختبار تأثير تفاعل نوع المعايير مع دوافع الإدارة على جودة التقرير المالي ومقابلة احتياجات مستخدمي هذا التقرير بالتطبيق على البيئة السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير هام للدوافع على جودة التقرير المالي وأنه في حالة وجود دوافع للإدارة فإن تطبيق المعايير القائمة على القواعد يزيد من قدرة الإدارة على تحريف القوائم المالية مقارنة بالمعايير القائمة على المبادئ ، وأن تطبيق المعايير سواء المبنية على أساس القواعد أو المبنية على أساس المبادئ لا يمكن أن يلغى تأثير الدوافع نهائياً، وأن مشاركة الإدارة وطول الفترة الزمنية للإدارة وتوقيت تولى مهامها والضغوط الداخلية والخارجية من العوامل الهامة المؤثرة على دوافع الإدارة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين معدى ومستخدمي القوائم المالية بخصوص التأثير الإيجابي للمعايير القائمة على المبادئ على جودة التقرير المالي.

أما عن مقارنة معايير المحاسبة المبنية على أساس القواعد بالمعايير المبنية على أساس المبادئ فقد اتجهت دراسة Lee & Lee (2020) نحو بحث تأثير تبنى معيار الاعتراف بالإيراد الجديد ASC 606 على جودة الأرباح ودور الأرباح في سوق الديون، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعيار ASC 606 هو انتقال من معيار محاسبي قائم على القواعد إلى معيار محاسبي قائم على المبادئ، وقد أدى تطبيقه إلى تخفيض القدرة على التنبؤ بالأرباح، وهو ما يتضح من خلال زيادة خطأ التنبؤ المطلق للمحلل وتشتت توقعات المحلل، مما يزيد من استخدام التقدير في إعداد أرقام الأرباح، وهو ما يتضح من خلال زيادة الاستحقاقات التقديرية.

بينما تعرضت دراسة Gribnau & Dusarduijn (2021) لمدخلي القواعد والمبادئ عند بناء المعايير المحاسبية بالإضافة لمدخل المعايير القانونية عند إعداد التشريعات الضريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن في العديد من البلدان تركز التشريعات الضريبية على قواعد ضيقة ومفصلة نتيجة لمدخل القواعد الذي يقوم على قواعد دقيقة ومفصلة للغاية لتغطية مجموعة كاملة من الاحتمالات بدلاً من بيان بسيط للسياسة، لذا فإن العديد الأنظمة الضريبية مأهولة بغابات كثيفة من القواعد الشائكة في كثير من الأحيان، مما يجعل النظام الضريبي غير مفهوم ويفتقر إلى المتانة، وأن استخدام مزيج من مدخل المبادئ والمدخل القانوني سوف يؤدى إلى مزيد من العدالة عند وضع التشريعات الضريبية.

ونتيجة لاختلاف كل من مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير من حيث مستوى الأحكام المهنية للأحداث والمعاملات فقد اتجهت دراسة Schant & Wagenhofer (2021) نحو دراسة مشكلة تصميم معايير المحاسبة في اقتصاد يضم شركات لديها مشاريع غير متجانسة، حيث يفرض مدخل القواعد نفس المعيار لجميع المنشآت في حين أن مدخل المبادئ يقوم على أساس الحكم الشخصي مما يعنى اختلاف التطبيق وفقاً لطبيعة الموقف أو الأحداث، وقد توصلت الدراسة إلى أن في حالة وجود عقوبات على الإخلال بتنفيذ متطلبات معايير المحاسبة، فإذا كانت العقوبات عالية فإنه سيتم تطبيق مدخل القواعد بسبب وجود رادع أقوى، إلا أن المعايير المبنية على أساس المبادئ هي الأفضل لأنها تحفز لكفاءة استثمارية أعلى، إلا أن عيوب التنفيذ تقلل من الفوائد الناتجة عن تطبيق مدخل المبادئ .

أما دراسة Quick (2022) فقد هدفت إلى التحقيق في التأثيرات المشتركة لنوع التوجيه المحاسبي (المستند إلى المبادئ مقابل المستند إلى القواعد) ونظام المسئولية القانونية (غير المحدود مقابل المحدود) على قرارات المراجعين، حيث يعتقد كل من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أن الانتقال إلى معايير أكثر اعتماداً على المبادئ في الولايات المتحدة سيسمح للشركات والمراجعين بعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات بشكل أكثر ملائمة في القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن قرارات المراجعين تختلف بناء على نوعية التوجيه المحاسبي، وقد يرغب المنظمون (جهات وضع المعايير) مراعاة ذلك عند تقييم التغيير المحتمل في المعايير، لذا فإن المراجعين يتخذون قرارات أكثر اتساقاً مع الجوهر الاقتصادي في ظل مزيج من التوجيه القائم على المبادئ ومسئولية المراجع المحدودة.

بينما اختبرت دراسة Luo & Song (2022) تأثير دقة معايير المحاسبة على إعادة إصدار القوائم وتأثير دقة معايير المحاسبة على أنواع مختلفة من إعادة القوائم، بالإضافة إلى التحقق من التباين بين دقة معايير المحاسبة وإعادة القوائم المالية، وكذلك تختبر الدراسة الأدوار الوسيطة والأدوار المعدلة في الارتباط بين دقة معايير المحاسبة وإعادة القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة القوائم المالية للشركات تقل عندما تكون المعايير أكثر استناداً إلى المبادئ حيث تقل المخالفات بشكل كبير عندما تكون معايير الشركات أكثر استناداً إلى المبادئ (المعايير ذات الدقة المنخفضة)، كما توصلت الدراسة إلى أن انخفاض دقة معايير المحاسبة يقلل من تعقيد التقارير المالية للشركة ويزيد من قيود حقوق الملكية مما قد يساعد بدوره في تقليل التقارير المالية الخاطئة.

وفي إطار بحث أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على السلوك الانتهازي للمديرين لاختيار المراجع، فقد اتجهت دراسة Chung & Kim (2023) نحو بحث عما إذا كان التغيير في معايير المحاسبة من مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً المبنية على أساس القواعد إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبنية على أساس المبادئ، يؤثر على السلوك الانتهازي للمديرين لاختيار المراجع للحصول على رأى إيجابي للمراجعة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تستغل مرونة تلك المعايير لصالحها وتبحث عن مراجعين من المرجح أن يقدموا آراء نظيفة، ومع ذلك قد يرفض المراجعون الاستسلام لضغوط العميل للحصول على آراء سليمة بسبب مخاطر المراجعة المحتملة بشكل كبير في ظل المعايير المبنية على أساس المبادئ .

ونظراً لأن التفاعلات بين المراجعين وإدارة العميل تؤثر على جودة المراجعة في أى مهمة لأن هذه التفاعلات تؤثر على سلوك المراجع واتخاذه للقرارات وتحفيزه، لذا سعت دراسة Boyle (2024) لبحث ما إذا كان استخدام المراجع للحكم المهني أو معايير الصناعة لتبرير التعديلات المقترحة يزيد من تقييم الإدارة لجودة المراجعة، وما إذا كانت هذه التقييمات تختلف بموجب المعايير المبنية على المبادئ أو المعايير المبنية على أساس القواعد، وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الإدارة ترى أن معايير الصناعة أكثر مصداقية إلا إنها تتجاهل كل من طريقة تبرير المراجع وتقييم جودة المراجعة عند إعداد التقارير بموجب المعايير المبنية على أساس القواعد، ومع ذلك عندما يكون معيار المحاسبة قائماً على المبادئ مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن استخدام معايير الصناعة يؤثر بشكل إيجابي على تصورات جودة المراجعة، وبالتالي عندما تكون المعايير مبنية على أساس القواعد يتم تحفيز المراجعين على الانخراط في سلوك القطيع من خلال التخلف عن معايير الصناعة عند تحديد المعالجات المحاسبية المناسبة.

القسم الثاني ويتناول الدراسات التي تعرضت للأداء المالي في البنوك باستخدام نموذج CAMELS ومن بين تلك الدراسات دراسة Roman & Sargu (2013) والتي هدفت إلى إجراء تحليل مقارن للسلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في رومانيا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جميع البنوك محل الدراسة تتمتع برأس مال جيد ولديها قدرة متزايدة على امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن النشاط الذي تم تنفيذه، بالإضافة إلى تفاوت البنوك محل الدراسة من حيث الضعف والقوة وفقاً لمعايير التقييم باستخدام نموذج CAMELS.

أما دراسة حورية (٢٠١٧) فقد سعت نحو إبراز كيفية تقييم البنوك التجارية باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS والذي يغطى ست مجالات رئيسية بالبنك، وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج CAMELS هو نموذج فعال للرقابة وتقييم الأداء.

ونظراً لتأثر أنشطة البنوك بالعديد من القيود فقد هدفت دراسة Shaddadady & Moore (2019) نحو بحث التأثيرات متعددة الجوانب للتنظيم والإشراف المالي على استقرار البنوك باستخدام بيانات ٢٢١٠ بنكاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنظيم الرأسمالي يرتبط باستقرار البنوك في حين تعد القيود الأكثر صرامة والتأمين على الودائع والإشراف الزائد له تأثير سلبي على استقرار البنوك.

بينما اتجهت دراسة قويدر ويحيوش (٢٠٢٠) نحو تسليط الضوء على أحد النماذج الحديثة التي تم التوصل إليها في مجال تقييم الأداء المصرفي وهو نموذج CAMELS وإبراز مدى مساهمته في دعم نظام الرقابة على البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام نموذج CAMELS يساهم في إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن أداء المؤسسات المصرفية.

وفي مجال العلاقة بين الأداء المالي والتمويل الإسلامي فقد تعرضت دراسة Ledhem & Mekidiche (2020) لبحث العلاقة بين الأداء المالي باستخدام نموذج CAMELS والتمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في دول ماليزيا وإندونيسيا وبروناى وتركيا والمملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الوحيد للأداء المالي للتمويل الإسلامي والذي يؤثر على النمو الاقتصادي الداخلي هو الربحية من خلال العائد على حقوق الملكية.

واستمراراً للدراسات في مجال البنوك الإسلامية فقد هدفت دراسة Keffala (2021) إلى بحث تأثير كل أداة مشتقة (العقود الآجلة، المقايضات أو الخيارات) على أداء البنوك الإسلامية باستخدام نموذج CAMELS، بالإضافة إلى فحص تأثير الغرض من المشتقات سواء للتحوط أو التداول على أداء البنوك الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تستخدم المشتقات بشكل كبير وتفضل استخدام المشتقات لغرض التداول بدلاً من غرض التحوط ولديها مستوى مقبول من الأداء، كما أن استخدام الخيارات يؤثر بشكل إيجابي ومعتدل على أداء البنوك محل الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن العقود الآجلة تقلل من أداء البنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى أن لها تأثير غامض وهامشى على أداء البنوك محل الدراسة.

كذلك سعت دراسة الرحامنة والحنيطى (٢٠٢١) نحو تقييم مدى ملائمة نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك تأثيرات متفاوتة لعناصر نموذج CAMELS على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الإسلامية، حيث أن الربحية والحساسية لمخاطر السوق ونوعية الأصول وكفاءة الإدارة تعتبر العناصر الأكثر تأثيراً على مؤشرات أداء البنوك الإسلامية.

أما دراسة اسميو وغيث (٢٠٢٢) فقد هدفت نحو مقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية العامة والخاصة في ليبيا، وذلك اعتماداً على نموذج السلامة المصرفية CAMEL من خلال مؤشراته المالية (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً لمتوسطات مؤشرات الأداء (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة) بين البنوك وفقاً لنموذج CAMEL، وذلك في الوقت الذي لا توجد فيه فروق لمتوسطات مؤشرات الأداء (الربحية، السيولة) بين البنوك وفقاً لنموذج CAMEL .

بينما اتجهت دراسة Danlami et al.(2022) نحو دراسة العلاقة بين نموذج CAMELS لقياس تقاسم مخاطر الأداء المالي واستقرار البنوك الإسلامية، وذلك بالتطبيق على ٢٠ بنكاً إسلامياً في ستة بلدان خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٩، وقد أظهرت النتائج إلى أن جميع متغيرات نموذج CAMELS لا تشير إلى استقرار البنوك الإسلامية، حيث أدت عقود المشاركة إلى استقرار البنوك في حين أدى تمويل المضاربة إلى تقليل ذلك الاستقرار.

ونظراً لأن نموذج CAMELS يتضمن ستة محاور تستخدم في تحليل الأداء المالي للبنوك، فقد هدفت دراسة سلمان وعبد الرحمان (٢٠٢٢) نحو دراسة محددات ربحية البنوك التجارية الجزائرية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من جودة الربحية وجودة السيولة هما أهم العوامل تأثيراً على معدل العائد على الأصول، وكذلك أن كل من نسبة كفاية رأس المال وجودة الإدارة هما أيضاً أكثر العوامل تأثيراً على معدل العائد على حقوق الملكية.

أما دراسة Afroj (2022) فقد اتجهت نحو بحث القوة المالية للبنوك في بنجلاديش والعوامل المؤثرة على القوة المالية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥ وذلك في ٣٥ بنكاً، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في بنجلاديش أقوى ماليا وتتفوق على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية ذات السيولة الأعلى، كما تتمتع البنوك الخاصة بقوة مالية أكبر مع قوة رأس مال أعلى وجودة أصول وكفاءة إدارية وقدرة على الكسب من البنوك العامة، كما يؤثر حجم البنك واسترداد القروض وتطور القطاع المصرفي بشكل إيجابي على أداء البنوك، بينما يؤثر أصل القرض سلباً على القوة المالية للبنك في بنجلاديش.

واستمراراً للبحوث في مجال اختبار أثر عناصر نموذج CAMELS على الأداء المالي، فقد سعت دراسة الخلاية والحنيطى (٢٠٢٣) إلى اختبار أثر عناصر نموذج CAMELS على الأداء المالي للمؤسسات المالية في القطاع العام في الأردن خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١، وقد أظهرت النتائج أن عناصر نموذج CAMELS كان لها أثر على معدل العائد على الأصول، إلا أن جودة الأصول وكفاءة الإدارة لم يكونا ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪، كما أن متغيرات كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق لها تأثير على معدل نمو الأصول، في حين لم يظهر لمتغير جودة الأصول أي تأثير على معدل نمو الأصول.

كذلك هدفت دراسة Kumar & Upputuri (2023) إلى تحليل أداء البنوك باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على أربعة بنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن أداء أحد البنوك يعد متفوقاً على باقي البنوك وذلك في كل عناصر نموذج CAMELS.

أما دراسة Xuan et al.(2023) فقد اتجهت نحو تقييم أداء القطاع المصرفي وتأثير التحول الرقمي على أداء البنوك التجارية في فيتنام من خلال دراسة تطبيقية على ٢٨ بنكاً، وذلك بغرض تحديد العوامل التي تؤثر على أداء البنوك ووضع استراتيجيات لتطبيق الخدمات المصرفية الرقمية المناسبة لها، وقد توصلت الدراسة إلى تأثير عوامل إطار CAMELS على أداء البنوك التجارية في فيتنام بما في ذلك كفاية رأس المال، جودة الأصول، وكفاءة الإدارة، وجودة الأرباح، والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق، بالإضافة إلى أن تطبيق الخدمات المصرفية الرقمية له تأثير على زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح ما يلي :

١- أن الدراسات المتعلقة بالتحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تعرضت لربط ذلك التحول بالعديد من المتغيرات مثل التقديرات المحاسبية، والأساس الذي يتم بناءً عليه اختيار المدخل، والمراجعة (قرارات المراجعين، جودة المراجعة، الاتفاق على المعالجات المحاسبة المقترحة) ، والمنافسة التنظيمية، وتفسير بعض المفاهيم في ظل المعايير المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ، ونقاط القوة والضعف في المعايير المبنية على كل من مدخل القواعد ومدخل المبادئ، وجودة التقارير المالية واحتياجات المستخدمين واستراتيجيات إدارة الأرباح، والمقارنة بين المعايير المبنية على كل مدخل من المدخلين، والتشريعات الضريبية، وإعادة القوائم المالية، ومدى فاعلية كل مدخل من المدخلين في ظل المشروعات غير المتجانسة.

٢- أن الدراسات المتعلقة بالأداء المالي في البنوك باستخدام CAMELS، تعرضت لعلاقة نموذج CAMELS بالعديد من المتغيرات مثل السلامة المالية للبنوك، وتقييم أداء البنوك التجارية، والمشتقات المالية، وأداء البنوك الإسلامية، ومقارنة الأداء المالي للبنوك التجارية الخاصة، وجودة المؤسسات المالية، ومحددات ربحية البنوك التجارية، والقوة المالية للبنوك، وتحليل أداء البنوك.

وبالتالي فإن الدراسات السابقة لم تتعرض لقياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك، ومن ثم فإن هناك فجوة بحثية تتمثل في عدم قياس أثر ذلك التحول على الأداء المالي للبنوك في البيئة المصرية، وبالتالي فإن الدراسة الحالية تسعى إلى المساهمة في سد تلك الفجوة البحثية .

ثانياً : رؤية شاملة لكل من مدخل القواعد والمبادئ في بناء المعايير المحاسبية وأثر ذلك على الأداء المالي :

تتمثل جوانب تلك الرؤية في :

أ- **مدخل القواعد (المفهوم والخصائص والمزايا والعيوب)** :

يعرف مدخل بناء المعايير على أساس القواعد بأنه عملية وضع المعايير اعتماداً على مجموعة من القواعد الصارمة والبالغة الحسم والتي تعطى شرحاً تفصيلياً بالإجراءات والخطوات التي يجب أن يتم تطبيقها لمعالجة الحدث الاقتصادي دون السماح بالحياد عن هذه القواعد أو أي قدر من الحكم الشخصي والتقدير المهني (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧).

وفي ضوء التعريف السابق يتضح أن هناك خصائص لمدخل القواعد تتمثل في : (Azim & Ahmed, 2015)

١- وجود إرشادات مفصلة : حيث تتضمن المعايير المبنية على أساس القواعد على قدر أكبر من التفاصيل لتحديد كيفية التطبيق ولمواجهة الحالات الطارئة والمحتملة.

٢- تجاهل الجوهر على حساب الشكل : حيث تركز المعايير المبنية على أساس القواعد على شكل المعاملة وليس جوهرها الاقتصادي .

٣- تضييق مجال الأحكام المهنية : ففي ظل مدخل بناء المعايير على أساس القواعد سيكون الحكم المهني للمحاسبين في أقل الحدود نظراً للقواعد التي توجد في المعايير المحاسبية.

٤- يسمح بقدر أكبر من المقارنة والثبات فنظراً لوجود القواعد في المعايير المحاسبية فإنه سيكون هناك ثبات في تطبيق تلك القواعد، وبالتالي يسهل المقارنة بين النتائج على مستوى المنشأة الواحدة من فترة لأخرى وبين المنشآت بعضها البعض.

وتعد الخاصية الأخيرة هي ما يميز مدخل القواعد وهي زيادة القابلية للمقارنة نظراً لالتزام المعدين بمجموعة من القواعد، ومن ثم ستكون النتيجة هي زيادة القابلية للمقارنة، مما يزيد من الموثوقية والقابلية للتنفيذ، بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي انخفاض خطر التقاضي نظراً لاستناد المعدين والمراجعين على عدد من الإرشادات التفصيلية وخاصة في حالة وجود معاملات مالية معقدة، ومن ثم تمثل حجة على صحة التنفيذ والتطبيق (Chandra & Azam, 2019).

لذا فإن البعض يرى أن المعايير المبنية على أساس القواعد هي معايير أكثر دقة فهي تتجنب إساءة استخدام التقدير المحاسبي (Luo & Song, 2022).

إلا أن البعض الآخر من الباحثين يروا أن هناك العديد من الانتقادات التي تواجه لمدخل القواعد ومن هذه الانتقادات ما يلي : (Sundvik,2019; Chung & Kim,2023; Chandra & Azam, 2019)

١- وجود تعقيد في المعايير القائمة على أساس القواعد مما يؤدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية وزيادة احتمالية التعليقات من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بسبب الممارسات المحاسبية المشكوك فيها، ففي ظل المعايير المبنية على أساس القواعد لا يمكن السماح بأي استثناءات إلا من خلال قواعد تحدد مجموعات من العناصر المستبعدة (الاستثناءات من النطاق) أو تلك التي تتطلب معاملة خاصة، وبالتالي يمكن أن تصبح قائمة المعاملات التي لا ينطبق عليها المعيار طويلة مما يجعل المعيار معقداً للغاية.

٢- لا تعكس المعايير المبنية على أساس القواعد الواقع الاقتصادي للأحداث المالية نظراً لتركيزها على الشكل القانوني وليس على جوهرها الاقتصادي .

٣- إن المعايير المبنية على أساس القواعد تقلل أو تلغى الحكم المهني وتؤدى بالتالي إلى خفض مستوى خبرة المهنة مع زيادة الاعتماد على مجموعة من المعايير، وبالتالي كلما واجه المعدون أي مشكلة فإنهم سيعودون إلى مجموعة من المعايير للحصول على الحلول بدلاً من ممارسة خبرتهم المهنية لتعكس وجهة النظر الحقيقية والعادلة، ولا يمكن للمعايير المبنية على أساس القواعد أن تكون شاملة بما يكفي لتقديم إجابات لكل حالة مختلفة وهذه المعايير مخصصة عموماً للشركات ذات المعلومات المتشابهة ويتم تطبيقها عبر الصناعات والبلدان، ومن المؤكد أنه ستكون هناك حالات خاصة، ومن ثم قد لا يؤدى هذا إلى عرض حقيقي وعادل للحدث المالي حيث سيكون التركيز أكبر على النتيجة بناءً على مجموعة من القواعد بدلاً من الواقع الاقتصادي، ومن ثم فإن هذا المدخل يشجع على الهندسة المالية ولا يؤدى بالضرورة إلى وجهة نظر حقيقية وعادلة أو عرض عادل من خلال إيجاد الوسائل والطرق للالتفاف على النظام المحاسبي .

ونتيجة للانتقادات السابقة فإن مدخل القواعد يعد السبب في الفضائح المحاسبية التي حدثت في أوائل القرن ٢١، حيث قامت شركة إنرون باستغلال القواعد الموجودة في المعايير بعمل عدد من الوحدات ذات الغرض الخاص لتجنب الاعتراف بتلك الوحدات والالتزامات المرتبطة بها لعمل تمويل خارج الميزانية، وهو ما تم تسهيله من خلال القواعد الموجودة في المعايير المحاسبية المبنية على هذا المدخل (Schant & Wagenhofer, 2021)، كما أن الشركات التي تعتمد على معايير المحاسبة المبنية على أساس القواعد، يمكن أن تدخل بقدر أكبر في إدارة الأرباح، وعلى ذلك فإن القدر الكبير من إدارة الأرباح سيضر بالجودة المالية ويزيد من المخاطر المالية للشركات (Luo & Song, 2022).

ب- دوافع التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية :

وتتمثل تلك الدوافع في الآتي : (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧)

١- تخفيض تعقيد المعاملات.

٢- تقييد وتخفيض السلوك الانتهازي للإدارة.

٣- مواكبة التطور في البيئة المحيطة بالمحاسبة والتي تتطلب إعمال الأحكام المهنية لمواجهة المعاملات الحديثة والتي لا تنطبق عليها الأحكام والقواعد الموجودة في المعايير المحاسبية المبنية على أساس القواعد.

ج- **مدخل المبادئ (المفهوم والخصائص والمزايا والعيوب)** :

عرفت كلمة مبدأ بشكل عام على أنها عبارة تحظى بدعم واسع النطاق وتعمل كدليل للعمل، وتهدف هذه المبادئ إلى التعبير عن الواقع الاقتصادي الأساسي للمعاملات، وبالتالي فإن المعايير المبنية على أساس المبادئ هي معايير تستند إلى إطار مفاهيمي وتتطلب استخدام الحكم الشخصي من قبل المعدين والمراجعين، وتركز هذه المعايير على فكرة الجوهر فوق الشكل، وذلك لعرض جوهر المعاملة أو العملية الاقتصادية وليس شكلها القانوني (Chandra & Azam,2019).

وعلى ذلك يتسم مدخل المبادئ بعدد من الخصائص والتي تتمثل في : (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧ ؛ Luo & Song, 2022)

١- عدم وجود إرشادات تفصيلية، حيث توفر أساس مفاهيمي للمحاسبين يتم إتباعه بدلاً من عدداً من القواعد التفصيلية.

٢- يتطلب المدخل إعمال الحكم المهني حيث تتطلب المعايير المبنية على أساس المبادئ استخدام الحكم المهني بشكل أكبر وأوسع مما يؤدى إلى مخرجات أكثر تنوعاً واختلافاً للتقرير المالي.

٣- وجود تفسيرات مختلفة للمعاملات المتماثلة.

٤- وجود تفسير أو تقدير من طرف ثالث حيث تتطلب المعايير المبنية على أساس المبادئ وجود تقدير من طرف ثالث مثل أحد الخبراء في مجال معين أو جهة رقابية أو قضائية لتفسير طبيعة المعايير بشكل سليم، وهو ما يترتب عليه تكاليف إضافية تقع على عاتق المنشآت.

وعلى ذلك فإن مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يمتاز بعدة مميزات تتمثل في : (Luo & Song, 2022; Chandra & Azam, 2019; Chung & Kim, 2023)

١- أن المعايير المبنية على أساس المبادئ تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أكثر دقة حيث يتم تعديل مبادئ المحاسبة لتتناسب مع عمليات ومعاملات الشركة بدلاً من تعديل عمليات الشركة وفقاً لمدخل القواعد، وبالتالي فإن مدخل المبادئ يسمح بالمرونة مما يساعد المعدين على توصيل وتقديم الواقع الاقتصادي للشركة بشكل أفضل، وبالتالي يجعل معلومات الأرباح أكثر فائدة واستمرارية، كما تعكس التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بمعلومات التقارير المالية وتقليل أتعاب ورسوم المراجعة، ومن ثم تعكس بشكل أفضل الأداء المالي للمنشآت.

٢- تتمتع معايير المحاسبة المبنية على أساس المبادئ بالمرونة اللازمة للتعامل مع المواقف الجديدة والمختلفة، بينما تكون المعايير القائمة على القواعد صارمة ولا تكون قابلة للتطبيق في المواقف الجديدة والمختلفة، كما تتمتع معايير المحاسبة المبنية على أساس المبادئ بالمرونة اللازمة لتطبيقها عبر البلاد وعبر الثقافات المتنوعة، وبحيث تأخذ في الاعتبار احتياجات الحالات الخاصة والتي قد لا يكون من الممكن تطبيقها باستخدام معايير قائمة على أساس القواعد.

٣- توفر المعايير المبنية على أساس المبادئ خيارات أكبر في التعرف على المعاملات المحاسبية المختلفة وقياسها، كما تدفع حالات عدم التأكد المحاسبين والمراجعين إلى ممارسة الأحكام المهنية.

٤- التقليل من المحاسبة الإبداعية حيث يكون معدي التقارير المالية أقل قدرة على التلاعب بالتقارير المالية عند تطبيق المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ، فنظراً لافتقار المعايير المبنية على أساس المبادئ إلى قواعد واضحة فإن خطر التقاضي يكون أعلى، لذا سيقوم المراجعون بمراجعة التقارير المالية للشركات بصرامة أكبر للحد من مخاطر التقاضي، وتحت مراقبة المراجعين فإن الشركات ستحاول التقليل من الأخطاء لتجنب العقوبات، لذا سيقل لجوء إدارة المنشآت إلى استخدام المحاسبة الإبداعية.

وعلى الرغم من المميزات السابقة لمدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية إلا إنه يوجه له عدة انتقادات تتمثل في : (باعجابة وأحمد ، ٢٠١٧؛ Chung & Kim,2023; Braun et al.,2005; (Chandra & Azam,2019;Schant & Wagenhofer, 2021; Ozlanski, 2013

١- بموجب المعايير المبنية على أساس المبادئ فإنه يطلب من المديرين استخدام قدر أكبر من التقدير في تحديد المعالجات المحاسبية التي تتوافق مع الجوهر الاقتصادي للمعاملات، وقد يستغل بعض المديرين التقدير لصالحهم، مما يؤدى إلى خلافات مع المراجعين الحاليين.

٢- إن المعايير القائمة على أساس المبادئ غير دقيقة وغير منظمة، وتزيد من مخاطر التقاضي نتيجة لعدم وجود إرشادات واضحة ومن ثم استنادها للحكم المهني، مما سيجعل من الصعب الدفاع عن الممارسات المحاسبية أمام الهيئات المنظمة، حيث يمكن إثبات أن الحكم المهني معقول في ضوء الحقائق والظروف المقدمة في وقت معين، ومن ثم إلى أي مدى يمثل الحكم الذي يصدره معدو التقارير المالية الواقع الاقتصادي، وتصبح هذه المهمة أكثر صعوبة عندما تشتمل بيئة الأعمال على معاملات مالية معقدة، وقد يؤدى التعقيد في المعاملات التجارية الأساسية والافتقار إلى القواعد إلى إصدار أحكام غير دقيقة مما يزيد من خطر التقاضي.

٣- تسمح المعايير المبنية على أساس المبادئ بمساحة أكبر للتفسير من قبل المديرين، بالتالي تجعل الأرقام المحاسبية أقل موضوعية.

٤- يؤدى ممارسات الحكم المهني إلى ممارسات ونتائج مختلفة، وبالتالي تضعف القابلية للمقارنة بين المعالجات المحاسبية للشركات المختلفة، وذلك على الرغم من أن القابلية للمقارنة تشكل قضية بالغة الأهمية بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة الذين قد يتخذون القرارات أو يقيمون الأداء على أساس نتائج الشركة ويستخدمون متوسطات الصناعة لتقييم استثماراتهم، بالإضافة إلى أن القابلية للمقارنة تعد أحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات الواردة في الإطار المفاهيمي.

٥- تعد المعايير المبنية على أساس المبادئ أكثر تكلفة، حيث تتطلب تدخل طرف ثالث للتحقق من بعض الأحكام المهنية عند تطبيق تلك المعايير.

٦- تزيد المعايير المبنية على أساس المبادئ من فرص إدارة الأرباح لافتقارها إلى خطوط واضحة وارشادات في التنفيذ متضمنة في المعايير مما يؤدى إلى المزيد من التقدير والذاتية في تطبيق هذه المعايير، كما تعطى المرونة المتأصلة في المعايير القائمة على أساس المبادئ الفرصة للمراجع لتلبية طلبات عميله وهو ما يعنى السماح بإدارة أكثر حدة للأرباح بالتقارير المالية لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة يتم الالتزام بها تحد من هذا السلوك، مما ينعكس على انخفاض جودة التقارير المالية ويتسبب في انخفاض تصورات المستثمرين لمصداقية التقارير التي تقدمها الإدارة بموجب المعايير المبنية على أساس المبادئ .

د- جوانب الاختلاف بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية :

تتمثل جوانب الاختلاف بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية في : (أحمد، ٢٠٢٠)

١- إمكانية الوصول للجوهر الاقتصادي للمعاملات : ففي ظل مدخل القواعد يتم التركيز على الشكل القانوني للمعاملة أكثر من الجوهر الاقتصادي لها مما يؤدى إلى تفاقم المشكلات الناتجة عن تعقد المعاملات التجارية، حيث تستخدم الهندسة المالية لهيكلة المعاملة لتحقيق نتائج مرغوبة من خلال الالتفاف حول المعالجات لتحقيق النتائج التي ترغبها الإدارة، أما في ظل مدخل المبادئ ستقل عمليات الهندسة المالية نظراً لعدم وجود قواعد لتنفيذها.

٢- مدى تحقيق التناغم والتناسق بين الإدارة والمستثمرين: حيث يقوم مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ على التعبير عن الجوهر الاقتصادي للمعاملات من خلال تحميل الإدارة مسئولية ذلك، بالإضافة إلى تحميل المراجع لمسئولية التقرير عن مدى التزام الإدارة بذلك من خلال توفير المعلومات التي تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال، وهو ما يؤدى إلى تحقيق موائمة بين الإدارة من جهة ومصالح المستثمرين من جهة أخرى، أما في ظل مدخل القواعد فلا يوجد هذا التناسق لاستغلال الإدارة للقواعد الموجودة في المعايير المحاسبية للخروج عن الجوهر الاقتصادي للمعاملات والالتزام بالشكل القانوني فقط، مما يؤدى إلى عدم تمثيل التقارير المالية للوضع الاقتصادي الحقيقي للوحدة وهو ما يتعارض مع مصالح المستثمرين.

٣- معلوماتية القوائم المالية في ظل عدم التأكد : ففي ظل مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ تزيد معلوماتية أو دلالة القوائم المالية نظراً لتركيز المدخل على الجوهر الاقتصادي للأحداث من خلال السماح بالتوسع في الأحكام المهنية للمحاسبين في المواقف التي تتسم طبيعتها الاقتصادية بالتعقيد، وذلك لتمثيل الجوهر الاقتصادي لتلك الأحداث وهو ما يصب في مصلحة المستثمرين، بينما في ظل مدخل القواعد والطبيعة الاقتصادية المعقدة للأحداث فإن القواعد المحاسبية قد لا توفر حلاً لمعالجة تلك الأحداث والمعاملات مما ينعكس بالتالي على معلوماتية أو دلالة القوائم المالية .

٤- تحسين الوقتية : ففي ظل مدخل القواعد في بناء المعايير المحاسبية يتم استهلاك الكثير من الوقت لتطوير إرشادات تنفيذ قائمة على تشكيلة واسعة من سيناريوهات افتراضية محتملة الحدوث، وهو ما يعد أحد الأسباب الرئيسية في تأخر الاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال، أما في مدخل المبادئ فإنه يكون من الأسهل والأسرع الاتفاق على مبدأ محاسبي مقارنة

بقاعدة مفصلة للغاية، حيث يقوم المبدأ على الإطار المفاهيمي للمحاسبة، واعتماداً على هذا المبدأ والإطار معاً يتم ممارسة الحكم المهني بسرعة وسهولة، ومن ثم يكون أكثر قدرة على استيعاب الواقع الاقتصادي والاستجابة لتطورات السوق، وخاصة وأن المنظمات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية لا تستجيب بسرعة للتغيرات في بيئة الأعمال مقارنة بالمهنيين الذين لهم القدرة على فهم المبادئ التي يقوم عليها المعيار، ومن ثم يكون لديهم إمكانية المشاركة الفعالة في بناء المعايير بالشكل الذي يلبى احتياجاتهم.

٥- القابلية للمقارنة : في ظل مدخل القواعد فإن القابلية للمقارنة تكون أعلى نظراً لتطبيق قواعد محاسبية ثابتة وعدم التوسع في الأحكام المهنية، مما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الشركات وبعضها البعض أو بين الفترات المختلفة للشركة الواحدة، أما في ظل مدخل المبادئ واعتماده على الأحكام المهنية والتقدير بشكل كبير واختلاف هذه الأحكام من شركة لأخرى وفقاً لخبرة ومهارة المحاسب وطبيعة كل معاملة على حده، فإن القابلية للمقارنة تكون منخفضة.

وبالتالي فإن الاختلاف بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ ليس سوى إلا مسألة في درجة التفكير، حيث أن لهما نفس البنية المنطقية لكنهما لهما سلوكاً مختلفاً عند تطبيق أي منهما في الممارسة العملية، حيث تتطلب القواعد تفسيراً أقل لتنفيذها، بينما يتطلب تطبيق المبادئ شكلاً مختلفاً عن التفكير عن تطبيق القواعد (Burgemeestre, 2009).

وعلى الرغم من التأييد الواسع لمدخل المبادئ لمعالجة الانتقادات الموجهة لمدخل القواعد إلا أن بعض الباحثين والمهنيين يروا أن مدخل القواعد هو المدخل الأفضل في بناء المعايير المحاسبية، وهو ما أثار حالة من الجدل حول أفضلية أياً من المدخلين، حيث رأى بعض الباحثين أن المعايير المحاسبية المبنية على أساس القواعد هي المعايير الأكثر دقة (Luo & Song, 2022)، حيث أن مدخل القواعد يعمل على تقليل عمليات إدارة الأرباح وتقييد السلوك الانتهازي من خلال إلزام الإدارة بالتقرير وفقاً لأسلوب محدد، وأن المعايير المبنية على أساس المبادئ هي الأقل دقة حيث تسمح بإدارة أكثر حدة للأرباح بالتقارير المالية لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة يتم الالتزام بها تحد من هذا السلوك (باعجابة وأحمد، ٢٠١٧).

كذلك أشار Chandra & Azam (2019) إلى تفضيل المعدين والمراجعين للمعايير القائمة على أساس القواعد وخاصة في البيئات التي تمثل الدعاوى القضائية تهديد مستمر للشركات باللجوء إلى الإجراءات القانونية، حيث تجعل قضية التقاضي المعايير المبنية على أساس القواعد مفضلة على المعايير المبنية على أساس المبادئ، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت معايير المحاسبة المبنية على أساس المبادئ توفر مجالاً لإدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية، كما أن القابلية للمقارنة أحد جوانب تفضيل أصحاب المصالح لأى من المدخلين في بناء المعايير المحاسبية، فنظراً لممارسات الحكم المهني ومن ثم وجود نتائج مختلفة سواء على مستوى الشركة الواحدة من فترة لأخرى أو بين الشركات وبعضها البعض وفقاً لخبرة المحاسبين وطبيعة المعاملة فإن القابلية للمقارنة ستنخفض، وهو عكس الحال في حالة المعايير المبنية على أساس القواعد حيث تزداد القابلية للمقارنة في حالة تطبيق المعايير المبنية على أساس القواعد، لذا فإن أصحاب المصالح يفضلون وجود معايير يتسم تطبيقها بإمكانية مقارنة النتائج المالية نظراً لأهمية تلك المقارنة في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء على أساس نتائج الشركات، بالإضافة إلى كون القابلية للمقارنة أحد الخصائص النوعية للمعلومات.

إلا إن أحمد (٢٠٢٠) يرى أن القابلية للمقارنة يمكن أن تزيد في ظل تطبيق المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ طالما أن هناك شفافية في الطريقة المستخدمة وأنها تعبر عن الجوهر الاقتصادي للمعاملات، لذا فإن تطبيق تلك المعايير سيزيد من القابلية للمقارنة على أساس الظروف الاقتصادية السائدة.

كما يعد مستوى احتراف المحاسبين والمراجعين أحد عوامل تفضيل مدخل القواعد على مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية، فنظراً لاستناد مدخل القواعد على عدد من الإرشادات في المعايير المحاسبية فإن الحكم المهني سيكون عند أقل حد، وبالتالي كلما انخفض مستوى احتراف المحاسبين والمراجعين عند إصدار الأحكام المهنية لتمثيل الواقع الاقتصادي للأحداث كلما زاد تفضيل المحاسبين والمراجعين لمدخل القواعد في بناء المعايير المحاسبية على مدخل المبادئ (Chandra & Azam, 2019).

أما بالنسبة لمجال إدارة الأرباح فقد اختلف أيضاً الباحثين حول دور كل من المدخلين في زيادة أو تخفيض إدارة الأرباح، فقد أشار Beest (2009) إلى أن المعايير المبنية على أساس القواعد تقضى إلى حد كبير على الفرص المتاحة للانخراط في إدارة الأرباح من خلال القرارات المحاسبية، إلا إن ذلك لا يمنع من استخدام المعايير المبنية على أساس القواعد في إدارة الأرباح من خلال إدارة المعاملات، بينما ارتأت دراسة Luo & Song (2022) عكس ذلك حيث إن الشركات التي تعتمد على معايير المحاسبة المبنية على أساس القواعد يمكن أن تشارك بقدر أكبر في إدارة الأرباح، وذلك القدر الكبير من إدارة الأرباح يضر بالجودة المالية ويزيد من المخاطر المالية للشركات .

كذلك الحال بالنسبة لمدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية، فقد اختلفت الدراسات أيضاً في هذا المجال حيث أشارت دراسة Sundvik (2019) إلى أن إدارة الارباح أقل في المعايير المبنية على أساس المبادئ، حيث يؤدى تطبيق تلك المعايير إلى أرباح ذات جودة أعلى تعكس بشكل كبير الواقع الاقتصادي للأحداث والمعاملات، وهو ما اتفقت معه دراسة Luo & song (2022) أيضاً حيث توصلت إلى أن المعايير المبنية على أساس المبادئ تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة ومن ثم فهو مفيد للمستثمرين لاتخاذ القرارات السليمة، ومن ثم فإن تطبيق تلك المعايير يعزز من قدرة التنبؤ بالنتائج المالية، ويقلل من إدارة الأرباح .

أما دراسة Chung & Kim (2023) فقد ارتأت عكس ذلك حيث أشارت إلى أن المعايير القائمة على المبادئ يمكن أن توفر فرصة أكبر للشركات لإدارة الأرباح، حيث أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تقلل من جودة المحاسبة نظراً لأنها تطلب من المديرين استخدام قدر أكبر من التقدير والحكم المهني، مما يتيح فرصاً أكبر للمديرين لإدارة الأرباح لعدم وجود قواعد واضحة ومحددة يتم الالتزام بها تحد من هذا السلوك.

وفي ضوء الآراء المتعارضة فإن هناك من يرى أن المعايير المبنية على أساس القواعد أو المعايير المبنية على أساس المبادئ لا يمكنها منع الممارسات غير النزيهة (Chandra & Azam, 2019)، فعندما يتم تحديد المعايير المحاسبية بدقة (مدخل القواعد) فإن المديرين يميلون إلى البحث عن فرص لتلبية التوقعات المحددة مسبقاً، ومن ناحية أخرى عندما تكون المعايير غير محددة بدقة (مدخل المبادئ) سيستخدم المديرون القرارات المحاسبية لتلبية الحوافز المقدمة لهم، وعندما يتم الجمع بين النتائج السابقة فإن النتائج لا تختلف اختلافاً كبيراً في درجة إدارة الأرباح بين المعايير المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ لأن المديرين سيشاركون في إدارة الأرباح على أيه حال إما من خلال القرارات المحاسبية في مجال قائم على المبادئ أو من خلال قرارات المعاملات في مجال قائم على القواعد (Beest, 2009).

أما بالنسبة للتطبيق العملي للمعايير المبنية على أساس المبادئ ومقارنتها بنظيرتها المبنية على أساس القواعد فقد اختلفت أيضاً نتائج الدراسات في هذه المجال باختلاف بيئة التطبيق من ناحية وباختلاف المعيار من ناحية أخرى، ومن بين تلك الدراسات دراسة Braun et al.(2015) والتي توصلت إلى أن معيار عقود الإيجار الأمريكي المبنى على أساس المبادئ يعد معيار غير دقيق وغير منظم مقارنة بالمعيار المقابل له المبنى على أساس القواعد.

بينما ارتأت دراسة Parther-Kinsey et al.(2018) عكس ذلك عند تناولها للفرق بين مفهوم السيطرة في ظل المعايير المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً في تعريف السيطرة في ظل المعيار المبنى على أساس القواعد عن التعريف الوارد في المعيار المبنى على أساس المبادئ، وهو ما يؤدى إلى العديد من الاختلافات في الإفصاحات عند إعداد التقارير السنوية مما يؤدى إلى تفسيرات غير قابلة للمقارنة، إلا إن استخدام مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية لتعريف السيطرة سيؤدى إلى إفصاحات تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات.

ونظراً لتفضيل البيئة الأمريكية للمعايير المحاسبية المبنية على أساس القواعد خوفاً من زيادة نسبة التقاضي فقد جاءت نتائج دراسة Lee & Lee (2020) لتعكس ذلك التفضيل حيث بحثت تأثير تبنى معيار الإيراد من العقود مع العملاء الذي تم بناؤه على أساس المبادئ ASC 606 وحل محل المعيار SFAS 605 والذي تم بناؤه على أساس القواعد على الأرباح، وتوصلت إلى أن الأرباح بعد تبنى المعيار ASC 606 المبنى على أساس المبادئ تكون أقل جودة مما يشير إلى أن زيادة المرونة والتقدير الناجم عن تبنى المعيار يرتبطان بالاستخدام التعسفي والانتهازي لمثل هذا التقدير.

ونتيجة لهذه الاختلافات بين الباحثين حول مدى تأثير كلاً من المدخلين (القواعد والمبادئ) على إدارة الأرباح ومن ثم التأثير على رقم الربح المحاسبي، وبالتالي تأثير كلا المدخلين على الأداء المالي للمنشآت باعتبار أن الأداء المالي من أهم المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي تتأثر بسلوك الإدارة الذي يتأثر (كما سبق الإشارة) بالمدخل المستخدم في بناء المعايير المحاسبية وكذلك بالبيئة التي يتم فيها التطبيق، لذا رأى الباحثان أن يتم دراسة أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك في مصر من خلال دراسة المعايير ذات الصلة بالأداء المالي للبنوك، ومن هذه المعايير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية " المبنى على أساس المبادئ والذي حل محل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس " والمبنى على أساس القواعد.

ثالثاً: دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ذات الصلة بالأداء المالي للبنوك وتحديد أثر كلا المدخلين على الأداء المالي:

وتتمثل تلك المقارنة في المقارنة بين معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس " المبنى على أساس القواعد ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية" المبنى على أساس المبادئ .

وعلى الرغم من أن هناك معايير أخرى ذات صلة بالأداء المالي في البنوك مثل معيار عرض القوائم المالية وهو المعيار المحاسبي المصري رقم (١) وهو معيار مبنى على أساس القواعد والذي يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم (١) IAS 1، وعلى الرغم من تعديل هذا المعيار بالمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 18 " العرض والافصاح في القوائم المالية " ، إلا أن هذا المعيار لم يتم تبنيه في مصر حتى الآن، وعلى الرغم من أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 18 يقدم متطلبات جديدة لمعالجة القصور في المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 وخاصة لتحسين تقارير المنشآت عن الأداء المالي، إلا إن تلك المتطلبات لا تخرج عن كونها إعادة هيكلة لبنود قائمة الدخل، وبالتالي فإنها لا تؤثر على رقم صافي الربح أو الخسارة وإنما هي مجرد تنظيم لبنود قائمة الدخل، وبالتالي فإن قيمة صافي الدخل لن تختلف عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS وهو المعيار المقابل للمعيار المحاسبي المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية " عن قيمة صافي الدخل أو الخسارة التي ستظهر عند تطبيق IFRS 18 (IASB,2024)، وبالتالي فإن التحول من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١) إلى تطبيق معيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٨ سيخرج من نطاق المقارنة بين المعايير المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ذات التأثير على الأداء المالي للبنوك.

أما بالنسبة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٥ " الأدوات المالية – العرض " فقد تعرض لكيفية عرض الأدوات المالية التي تم الاعتراف بها وقياسها بناءً على معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ في القوائم المالية، وبالتالي فإن ذلك المعيار (معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥) لن يتعرض لكيفية تأثير الأدوات المالية على قيمة صافي الدخل لأنه معيار عرض فقط ، لذا فإن المقارنة ستنحصر فقط بين معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس "، ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية"، وذلك على النحو التالي :

حل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ وهو المقابل للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 محل معيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ المقابل لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ، وقد تمثلت أهم الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (والتي توجه أيضاً للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦) والتي مثلت الدافع نحو إصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 والذي تم تبنيه من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ في الآتي : (عبد العال ، ٢٠٢٠)

١- أن تصنيف الأصول المالية الوارد في المعيار يعتمد على نية الإدارة وهو ما يؤدى إلى استناد التصنيف على الحكم الشخصي للإدارة، مما يصعب معه من تحقيق القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة نفسها عبر الفترات المالية أو بين المنشآت وبعضها البعض.

٢- وجود تعارض بين أسس قياس الأدوات المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وأدوات التحوط لها والتي يتم قياسها من خلال التكلفة المستهلكة مما يزيد من مشكلة القياس المختلط، ويعد ازدواجية في استخدام أساسين مختلفين للقياس لقياس الأداة المالية وأدوات التحوط لها.

٣- تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المحققة وليس المتوقعة مما أدى إلى تأخر الاعتراف بخسائر القروض، حيث لا يتم الاعتراف بخسائر القروض وتكوين مخصصات الخسائر إلا عند تعثر قرض أو أصل مالي، مما أدى إلى اتهام المعيار بأنه أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية.

٤- الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئ من التغير في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي وذلك في الأرباح والخسائر، مما سيؤدى إلى تقلب الأرباح نتيجة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة.

وفي ضوء الانتقادات السابقة يتضح أن المعالجات الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ ستؤدى إلى تقلب الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى عدم تكوين مخصصات لمواجهة احتمالية حدوث تعثر لقرض أو أصل مالي مما يزيد من احتمالية انهيار البنوك وخاصة إذا كان ذلك التعثر في عدد كبير من القروض، كما إن الاعتماد على نية الإدارة عند تصنيف الأصول المالية سيؤدى إلى أمرين الأول وهو انخفاض القابلية للمقارنة والتي تعد أحد مميزات مدخل بناء المعايير على أساس القواعد، والثاني أن اعتماد تصنيف الأصول على نية الإدارة ووجود أكثر من تصنيف للأصول المالية، وكذلك أكثر من طريقة للقياس سيفتح الباب للإدارة نحو إمكانية تصنيف الأصول المالية بتصنيفات معينة واستخدام أحد أسس القياس للتأثير على رقم الربح النهائي للبنك ومن ثم إدارة الأرباح بما يحقق أهداف الإدارة.

وبالتالي فإن المعيار قد شابه أوجه القصور التي تنتقد بها المعايير المبنية على أساس القواعد، بل أيضاً لم يحقق أحد أهم المميزات التي يتميز بها مدخل القواعد وهي القابلية للمقارنة، لذا فإن المعيار يعد وسيلة يمكن أن تستخدمها الإدارة لإدارة الأرباح والتأثير على رقم الربح، ومن ثم على الأداء المالي للبنوك.

ونظراً لتلك الانتقادات والتي توجه لمعيار المحاسبة الدولي IAS 39 وبالتالي معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 المبنى على أساس المبادئ والذي تبنته مصر من خلال إصدار معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ والذي قام بإجراء العديد من التغييرات على المحاسبة عن الأدوات المالية ومن أهم تلك التغييرات ما يلي : (مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠١٨ ؛ Kund & Rugilo, 2018; (Beerbaum & Piechocki, 2016

١- إلغاء فئات تصنيف وقياس الأصول المالية الذي كان موجوداً في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، ومن ثم معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، وجعل فئات التصنيف في فئتين فقط على أن يتم قياسهما بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل.

٢- عدم فصل المشتقات الضمنية إذا كان المضيف هو أحد الأصول ضمن نطاق المعيار، مع تقييم العقود المختلطة التي تتضمن واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة كوحدة واحدة وفقاً لشروط معينة حددها المعيار.

٣- قام المعيار بتغيير متطلبات انخفاض القيمة من خلال استبدال نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية بناء على التوقعات الحالية للافتراضات الائتمانية المحتملة مسبقاً، على أن يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات في مخاطر الائتمان .

٤- إثبات مكاسب أو خسائر الأصل أو الالتزام المالي والذي يتم قياسه بالقيمة العادلة في الدخل الشامل.

٥- إزالة الاستثناء الذي كان وارداً في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، ومن ثم معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ والذي كان يخص أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر سوق، وكذلك المشتقات التي لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة بصورة موثوق فيها بأن تقاس بالتكلفة، حيث أوجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ومن ثم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ بأن تقاس بالقيمة العادلة.

وعلى الرغم من محاولة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩ ومن ثم معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ من تلافي الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ومن ثم معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ من خلال تقديم مبادئ عامة تحكم الممارسة المحاسبية، إلا إنه مازال يوجه له عدة انتقادات تتمثل في : (عبد العال، ٢٠٢٠)

١- أوجب المعيار تكوين مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة وليس الفعلية، مما سيخفض من نتائج أعمال البنك وهو ما سيدفع إدارات البنوك نحو الانخراط في إدارة الأرباح لتعويض الانخفاض في الأرباح نتيجة وجود المخصص وحتى لا تنخفض معدلات تقييم الأداء المالي للبنك وهو الأساس الذي تتم مكافأة الإدارة بناء عليه.

٢- إن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج الأعمال الذي طالب به المعيار سيكون بناء على التقدير الشخصي للإدارة، ومن ثم فإن هذا التقدير الشخصي عرضة للاختلاف من بنك لآخر ومن فترة لأخرى على مستوى نفس البنك مما سيجعل القابلية للمقارنة سواء بين البنوك وبعضها البعض أو على مستوى البنك الواحد من فترة لأخرى غير قابلة للتحقق.

٣- سيؤدى تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق نموذج الأعمال إلى تقلب نتائج الأعمال وعدم استقرارها من فترة لأخرى .

وفي ضوء الانتقادات السابقة وعلى الرغم من معالجة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ لبعض من جوانب القصور في معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، يتضح أن معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ يمكن أن يؤدى إلى انخراط إدارات البنوك في إدارة الأرباح لتعويض النقص الذي يحدث نتيجة تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة والذي قد يكون كبيراً في بعض الأحيان، كما سيواجه المعيار نفس الانتقادات لمدخل بناء المعايير على أساس المبادئ والتي من بينها انخفاض القابلية للمقارنة، بالإضافة إلى أنه نتيجة للتوسع في الأحكام المهنية مثل ترك تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج الأعمال للحكم الشخصي للإدارة سيؤدى إلى تقلب نتائج الأعمال وعدم استقرارها مما سيدفع الإدارة أيضاً نحو الانخراط في إدارة الأرباح مما سينعكس سلباً على الأداء المالي للبنوك.

لذا يتضح أن كلا المعيارين سواء كان المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ والمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ سيدفعان إدارات البنوك نحو الانخراط في إدارة الأرباح، مما سيؤثر بالتالي على نتيجة الأعمال المحققة ومن ثم على الأداء المالي للبنوك، وإن كان ذلك سيكون بشكل أقل حدة لدى معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ نظراً لتلافيه للعديد من أوجه النقد الموجهة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦، وبالتالي فإن كلا المدخلين مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية سيكون لهما تأثير سلبى على الأداء المالي للبنوك، وإن كان المعيار المبنى على أساس المبادئ أقل تأثيراً من المعيار المبنى على أساس القواعد.

رابعاً : مفهوم الأداء المالي وكيفية قياسه في البنوك

يعرف الأداء بصفة عامة على أنه مدى قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المحددة سواء كانت أهداف تنظيمية أو تشغيلية أو مالية (على ، ٢٠٢٢)، أما الأداء المالي فهو مدى نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها بكفاءة وتحقيق مستوى مرضى من الأرباح، أي مدى قدرة المنشأة على تأدية عملياتها واستخدام مواردها من أجل تحقيق أرباح (عبد المنعم، ٢٠٢٠)، كما يعرف الأداء المالي للبنوك بأنه جميع الأنشطة والجهود المبذولة من قبل البنوك للقيام بدورها وتنفيذ وظائفها لتقديم الخدمات المصرفية (الرحامنة والحنيطى ، ٢٠٢١).

وتكمن أهمية الأداء المالي في تحديد جوانب القوة والضعف في المنشأة والاستفادة من هذه البيانات التي يوفرها الأداء المالي للشركة للتدليل على مدى نجاح الشركة وقدرتها على المنافسة في المستقبل، لذلك فإنه يستخدم في الحكم على النتائج المحققة ومدى الاستفادة من الموارد المستخدمة، وبالتالي الحكم على مدى كفاءة الشركة في تحقيق أهدافها (عبده، ٢٠٢٣) .

ونظراً لأهمية البنوك في الاقتصاد القومي ورغبة الدول والحكومات نحو ضمان وجود هذا القطاع بشكل قوى ومستمر، فقد اتجهت الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية نحو إنشاء نموذج يعد أداة مفيدة كسلطة رقابية لتقييم سلامة المؤسسات المصرفية، كما يعد وسيلة للإنذار المبكر ويعكس درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فقد تم تقديم نموذج لقياس الأداء المالي بالبنوك وهو نموذج CAMELS، وقد مر هذا النموذج بعدة مراحل للتطوير من خلال زيادة عدد المحاور التي يستند إليها النموذج في قياس الأداء المالي إلى أن وصل إلى الشكل الحالي له والذي يتضمن ستة محاور تشكل الأحرف الأولى لكلمة CAMELS ، وتتضمن محاور نموذج CAMELS في : (سلمان وعبد الرحمن، ٢٠٢٢ ؛ الرحمانة والحنيطى ، ٢٠٢١؛ Xuan et al.,2023; Shaddady & Moore, (2019; Keffala, 2021; Ledhem & Mekidiche, 2020

١- نسبة كفاية رأس المال : تعد كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي لأنه يضمن قدرة هذا القطاع على استيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن ظهور بعض المخاطر أو بعض الاختلافات الكبيرة في الاقتصاد الكلى، وتشير كفاية رأس المال إلى قياس القوة المالية للبنك، وتقاس بعدة مؤشرات مثل نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الأصول، نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجمل الودائع، نسبة كفاية رأس المال طبقاً للشريحة الثانية لاتفاقية بازل (١، ٢)، نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية.

٢- جودة الأصول : ويتم التعبير عن جودة أصول البنك كنسبة من مختلف بنود القوائم المالية، وتتمثل المقاييس الأساسية لجودة الأصول في نسبة المصروفات التشغيلية إلى الربح التشغيلي، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية، نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي حقوق الملكية.

٣- جودة الإدارة : وهو يوضح قدرة مجلس الإدارة على تحديد المخاطر وقياسها والسيطرة عليها وضمان التشغيل الآمن والصحي والفعال للبنك وفقاً للقوانين واللوائح، حيث أن تحسين الأداء المالي يعتمد على تقديم أفضل الخدمات وخفض تكلفة العمليات حيث أن تحقيق المزايا التنافسية يعد من أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للبنك، وتتمثل المقاييس الأساسية لجودة الإدارة في نسبة الفوائد المدينة إلى إجمالي المصروفات، نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي الودائع، نسبة تكلفة الودائع (الفوائد المدينة) إلى إجمالي الودائع، نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

٤- جودة الأرباح : يمثل معدل جودة الأرباح مؤشراً على الأداء التشغيلي، كما يمكن استخدامه للتنبؤ بالأرباح المستقبلية وقيمة المنشأة، وتقاس جودة الأرباح بعدة مؤشرات تتمثل أهمها في نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي الأصول، نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي حقوق الملكية، نسبة إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منه صافي الربح بعد الضريبة مقسوماً على إجمالي الأصول، نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الودائع .

٥- جودة السيولة : وهى مقياس لمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهى تأتى من الخيارات النقدية التي لديه مباشرة أو من حساب البنك لدى البنك المركزي، كما تأتى من الاحتفاظ بالنقدية التي يمكن التصرف فيها بسرعة وبأقل قدر من الخسارة، وتقاس جودة السيولة بعدة مؤشرات تتمثل في نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول.

٦- الحساسية تجاه مخاطر السوق : وتعرف بأنها الدرجة التي يمكن أن تؤثر بها التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار السلع أو أسعار الأسهم بشكل سلبى على أرباح البنك، وتقاس الحساسية تجاه مخاطر السوق بعدة مؤشرات تتمثل في نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض، نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع للقطاع، نسبة الودائع لدى البنك إلى إجمالي ودائع القطاع، نسبة إجمالي القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي قروض القطاع الممنوحة للعملاء، نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض للقطاع.

خامساً : فروض الدراسة :

في ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض وتقييم الدراسات السابقة أمكن للباحثين صياغة الفرض الرئيسي التالي :

" يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنوك في مصر" : وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية :

١- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على نسبة كفاية رأس المال.

٢- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على جودة الأصول.

٣- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على جودة الإدارة.

٤- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على جودة الأرباح.

٥- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على جودة السيولة.

٦- يؤثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية تأثيراً إيجابياً على الحساسية تجاه مخاطر السوق.

سادساً : الدراسة التطبيقية :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر، وذلك من خلال قياس كل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، وقد تم قياس ذلك الأثر باستخدام عدداً من الأساليب الإحصائية .

خطوات الدراسة التطبيقية :

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية في :

١- **تحديد مجتمع وعينة الدراسة** : يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في البنوك العاملة في مصر سواء المسجلة أو غير المسجلة في البورصة المصرية والتي أمكن الحصول على تقارير مالية لها خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٢٣ (وعدد تلك البنوك هي ١٤ بنكاً كما يظهر في ملحق الدراسة)، وقد تم اختيار تلك الفترة لأنها الفترة التي شهدت التحول من تطبيق معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد إلى معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس المبادئ ، حيث تم إصدار معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس المبادئ من خلال تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبنية على أساس المبادئ في عام ٢٠١٥ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ، والذي أوجب التطبيق الفعلي لتلك المعايير من بداية عام ٢٠١٦، ثم توالت التعديلات على معايير المحاسبة المصرية بتبني الإصدارات المتعاقبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لذا فإن الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى نهاية عام ٢٠١٥ هي الفترة التي كان يطبق فيها معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد، أما الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٣ فهي الفترة التي تم فيها تطبيق معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس المبادئ .

وعلى الرغم من أن معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ قد بدأ تطبيقه في البنوك في مصر اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي، وذلك قبل تبنيه في مصر من خلال إصدار المحاسبة المصري رقم ٤٧، إلا إن الباحثان فضلا أن تتم المقارنة بين الأداء المالي للبنوك خلال الفترة السابق الإشارة إليها، والتي تسبق تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ (الفترة من ٢٠١٦ وحتى نهاية عام ٢٠١٨) وذلك لإظهار الأثر المباشر وغير المباشر لمدخل المبادئ، فالأثر المباشر وهو نتيجة التحول إلى مدخل المبادئ من خلال تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ٩ على الأداء المالي للبنوك، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في أثر التحول على سلوك إدارات البنوك نحو استخدام المبادئ والإطار المفاهيمي للمحاسبة في تكوين الأحكام المهنية لإظهار الجوهر الحقيقي للمعاملات والأحداث المالية والتي سيكون لها أثر غير ظاهر على الأداء المالي من بداية تطبيق معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس المبادئ .

٢- **تجميع البيانات** : تم الحصول على التقارير المالية للبنوك والتي تمثل مجتمع وعينة الدراسة لمدة ١٨ عاماً وذلك من شركة مصر لنشر المعلومات ومن المواقع الالكترونية للبنوك المصرية غير المسجلة في البورصة، وذلك لقياس قيمة كل متغير من متغيرات الدراسة .

٣- **قياس متغيرات الدراسة** : تتمثل متغيرات الدراسة في :

تقوم الدراسة التطبيقية على مجموعة من المتغيرات تتمثل في :

المتغيرات التابعة وتنقسم لعدد من المجموعات كالتالي :

١- مجموعة متغيرات تعبر عن نسب كفاية رأس المال وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{1i}.

٢- مجموعة متغيرات تعبر عن جودة الأصول وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{2i}.

٣- مجموعة متغيرات تعبر عن جودة الإدارة وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{3i}.

٤- مجموعة متغيرات تعبر عن جودة الأرباح وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{4i}.

٥- مجموعة متغيرات تعبر عن جودة السيولة وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{5i}.

٦- مجموعة متغيرات تعبر عن الحساسية تجاه مخاطر السوق وسيتم التعبير عنها بالرمز y_{6i}.

المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية. وسيتم التعبير عنه بالرمز D وهو متغير صناعى (dummy variable) له قيمتان فقط فيأخذ القيمة صفر قبل التحول ويأخذ القيمة واحد بعد التحول .

أولاً : التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

الجداول التالية توضح بعض خصائص متغيرات الدراسة :

جدول رقم (١) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة الأولى من مجموعات المتغير التابع وهي متغيرات نسب كفاية رأس المال

المقياس	y_{14}	y_{13}	y_{12}	y_{11}
المتوسط	0.175066	0.12696	0.108743	2.634805
الوسيط	0.1646	0.087338	0.067074	0.076948
اكبر قيمة	0.3201	2.016379	1.646187	132.7294
أصغر قيمة	0.0926	0.001925	0.003644	0.00224
الانحراف المعياري	0.048911	0.196772	0.184597	16.60639
معامل الاختلاف	27.93861	154.9874	169.7553	630.2702
معامل الالتواء	0.833452	7.256727	6.197321	6.652366
معامل التفرطح	3.291336	65.68497	46.30284	46.39071
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	2.26116	3.103729	21048.42	21370.11
المعنوية	0.322731	0.249805	0	0

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول رقم (١) عما يلي :

- متغير y_{11} يعبر عن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.
- متغير y_{12} يعبر عن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{13} يعبر عن نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجمل الودائع.
- متغير y_{14} يعبر عن نسبة كفاية رأس المال (طبقا للشريحة الثانية).

يتضح من الجدول رقم (١) أن جميع المتغيرات ما عدا y_{14} تشتت البيانات خلالها كبير حيث أن معامل الاختلاف لها جميعاً أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لتلك المتغيرات [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط].

من ناحية أخري وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط وهذا يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين ، وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة .

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيران y_{11} وy_{12} جاءت قيمة المعنوية لهما أقل من ١٪ وهذا يعني أن هذان المتغيران لا يتبعان التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادهما من التحليلات التالية.

جدول رقم (٢) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة الثانية من مجموعات المتغير التابع وهي متغيرات جودة الأصول

المقياس	y_{27}	y_{26}	y_{25}	y_{24}	y_{23}	y_{22}	y_{21}
المتوسط	0.738886	1.08319	0.233939	0.291415	0.052513	1.905501	3.111245
الوسيط	0.030614	0.824552	0.185113	0.04855	0.047809	0.645459	1.655604
اكبر قيمة	128.5073	12.51396	1.723042	14.04	0.498086	55.46281	16.93534
أصغر قيمة	-0.11461	0.033784	0.001427	0	5.16E-06	0.000626	-2.93162
الانحراف المعياري	8.19797	1.512085	0.204336	1.374971	0.048718	6.359041	3.510662
معامل الاختلاف	1109.504	139.5955	87.34585	471.8257	92.77322	333.7202	112.8379
معامل الالتواء	15.16131	4.949478	3.274421	8.654341	5.063857	7.1079	1.691411
معامل التفرطح	236.106	27.93433	20.86574	82.7435	39.85187	54.64941	5.423728
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	207.5438	2.955	3.756	15.46788	3.66673	2.38	1.8384
المعنوية	0	0.334911	0.239987	0	0.246732	0.376591	0.436821

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول (٢) عما يلي :

- متغير y_{21} يعبر عن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الربح التشغيلي.
- متغير y_{22} يعبر عن نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية.
- متغير y_{23} يعبر عن نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{24} يعبر عن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

- متغير y_{25} يعبر عن نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{26} يعبر عن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{27} يعبر عن نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي حقوق الملكية.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع المتغيرات ما عدا كلا من y_{25} و y_{23} تشتت البيانات خلالهما كبير حيث أن معامل الاختلاف لهما أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لهذان المتغيران [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط] أما المتغيران y_{25} و y_{23} فإن تشتت البيانات خلالهما صغير حيث أن معامل الاختلاف لهما أقل من ١٠٠٪ ، حيث يكون لهذان المتغيران [الانحراف المعياري أقل من المتوسط].

من ناحية أخري وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط وهذا يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة .

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيران y_{27} و y_{24} جاءت قيمة المعنوية لهما أقل من ١٪ وهذا يعني أن هذان المتغيران لا يتبعان التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادهما من التحليلات التالية .

جدول رقم (٣) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة الثالثة من مجموعات المتغير التابع وهي متغيرات جودة الإدارة

المقياس	y_{35}	y_{34}	y_{33}	y_{32}	y_{31}
المتوسط	0.315913	0.074701	0.76478	0.973179	0.649707
الوسيط	0.206969	0.056944	0.466588	0.348932	0.709841
أكبر قيمة	4.128253	0.977131	56.39055	34.82279	1.771449
أصغر قيمة	-1.82741	5.98E-06	0.000416	-1.04E+00	1.18E-05
الانحراف المعياري	0.518739	0.103327	3.589042	3.067386	0.27277
معامل الاختلاف	60.90018	72.29572	21.30875	31.72666	238.1886
معامل الالتواء	2.529593	5.175227	14.91359	8.254965	-0.56045
معامل التفرطح	18.99368	35.61776	230.9063	81.62047	4.991154
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	4.627789	4.05672	34.56781	64.48974	2.82177
المعنوية	0.114356	0.137658	0	0	0.226345

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول رقم (٣) عما يلي :

- متغير y_{31} يعبر عن نسبة الفوائد المدينة إلى إجمالي المصروفات.
- متغير y_{32} يعبر عن نسبة إجمالي الدخل إلى إجمالي المصروفات.
- متغير y_{33} يعبر عن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{34} يعبر عن نسبة تكلفة الودائع (الفوائد المدينة) إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{35} يعبر عن نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي حقوق الملكية.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن جميع المتغيرات ما عدا y_{31} تشتت البيانات خلالها صغير حيث أن معامل الاختلاف لها أقل من ١٠٠٪ حيث يكون لهذه المتغيرات [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط] ، أما المتغير y_{31} فإن تشتت البيانات خلاله كبير حيث أن معامل الاختلاف له أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لهذا المتغير [الانحراف المعياري أقل من المتوسط].

من ناحية أخري وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط ما عدا المتغير y_{31} ، مما يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين على عكس المتغير y_{32} فإنه ملتوي ناحية اليسار ، وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة أما المتغير y_{31} كانت قيمة معامل الالتواء له سالبة.

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيران y_{33} و y_{32} جاءت قيمة المعنوية لهما أقل من ١٪ وهذا يعني أن هذان المتغيران لا يتبعان التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادهما من التحليلات التالية.

جدول رقم (٤) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة الرابعة من مجموعات المتغير التابع وهي متغيرات جودة الأرباح

المقياس	y_{44}	y_{43}	y_{42}	y_{41}
المتوسط	0.057127	0.152643	0.398885	0.03602
الوسيط	0.02712	0.074003	0.257015	0.025924
اكبر قيمة	1.131637	6.663011	14.5725	0.747355
أصغر قيمة	-0.08917	-0.39127	-0.25042	-0.01924
الانحراف المعياري	0.118916	0.47739	1.050305	0.070375
معامل الاختلاف	208.1608	312.7494	263.3102	195.3776
معامل الالتواء	5.499138	10.576	11.06232	7.152513
معامل التفرطح	40.40779	139.5264	140.8339	60.87427
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	63.29012	4.16723	20.60087	3.13868
المعنوية	0	0.14368	0	0.27651

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول رقم (٤) عما يلي :

- متغير y_{41} يعبر عن نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{42} يعبر عن نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي حقوق الملكية.
- متغير y_{43} يعبر عن نسبة (إجمالي حقوق الملكية - صافي الربح بعد الضريبة) إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{44} يعبر عن نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الودائع.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن جميع المتغيرات تشتت البيانات خلالها كبير حيث أن معامل الاختلاف لها جميعاً أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لتلك المتغيرات [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط].

من ناحية أخرى وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط وهذا يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة.

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيران y_{44} وy_{42} جاءت قيمة المعنوية لهما أقل من ١٪ وهذا يعني أن هذان المتغيران لا يتبعان التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادهما من التحليلات التالية.

جدول رقم (٥) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة الخامسة من مجموعات المتغير التابع وهي متغيرات جودة السيولة

المقياس	y_{57}	y_{56}	y_{55}	y_{54}	y_{53}	y_{52}	y_{51}
المتوسط	0.154744	0.233939	0.76478	1.08319	0.5102	1.844355	0.238513
الوسيط	0.112563	0.185113	0.466588	0.824552	0.408481	0.206416	0.201513
أكبر قيمة	1.317028	1.723042	56.39055	12.51396	7.102676	394.097	2.251769
أصغر قيمة	-0.04215	0.001427	0.000416	0.033784	0.000406	0.000245	8.00E-05
الانحراف المعياري	0.15062	0.204336	3.589042	1.512085	0.743456	24.81053	0.242533
معامل الاختلاف	97.33495	87.34585	469.2908	139.5955	145.7185	1345.214	101.6854
معامل الالتواء	3.57128	3.274421	14.91359	4.949478	6.037916	15.77509	4.238277
معامل التفرطح	23.91457	20.86574	230.9063	27.93433	45.2342	249.9037	29.78685
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	5128.573	1.78956	554725	3.95518	20260.31	4.081091	2.567
المعنوية	0	0.39562	0	0.18732	0	0.110786	0.250632

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول رقم (٥) عما يلي :

- متغير y_{51} يعبر عن نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{52} يعبر عن نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{53} يعبر عن نسبة الودائع الأجل إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{54} يعبر عن نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{55} يعبر عن نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.
- متغير y_{56} يعبر عن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول.
- متغير y_{57} يعبر عن نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن جميع المتغيرات ما عدا كلا من y_{57} وy_{56} وتشتت البيانات خلالهما كبير حيث أن معامل الاختلاف لهما أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لهذان المتغيران [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط] ، أما المتغيران y_{57} وy_{56} فإن تشتت البيانات خلالهما صغير حيث أن معامل الاختلاف لهما أقل من ١٠٠٪ حيث يكون لهذان المتغيران [الانحراف المعياري أقل من المتوسط].

من ناحية أخري وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط وهذا يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة .

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيرات y_{55} ,y_{53} وy_{57} جاءت قيمة المعنوية لها أقل من ١٪ وهذا يعني أن تلك المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادها من التحليلات التالية .

جدول رقم (٦) : بعض مقاييس الإحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بالمجموعة السادسة من مجموعات المتغير التابع وهي الحساسية تجاه مخاطر السوق

المقياس	y_{65}	y_{64}	y_{63}	y_{62}	y_{61}
المتوسط	0.036102	0.055344	0.238513	0.5102	0.233939
الوسيط	0.009812	0.02534	0.201513	0.408481	0.185113
اكبر قيمة	2.668257	0.994948	2.251769	7.102676	1.723042
أصغر قيمة	1.61E-07	4.71E-05	8.00E-05	0.000406	0.001427
الانحراف المعياري	0.23385	0.099457	0.242533	0.743456	0.204336
معامل الاختلاف	647.748	179.7069	101.6854	145.7185	87.34585
معامل الالتواء	0.036102	0.055344	0.238513	0.5102	0.233939
معامل التفرطح	0.009812	0.02534	0.201513	0.408481	0.185113
قيمة Jarque-Bera للاعتدالية	44.99876	1.709541	3.56067	60.33451	1.75986
المعنوية	0	0.476502	0.210765	0	0.46591

المصدر من إعداد الباحثان بناء على مخرجات EViews12

تعبر المتغيرات بالجدول رقم (٦) عما يلي :

- متغير y_{61} يعبر عن نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض.
- متغير y_{62} يعبر عن نسبة الودائع الأجل إلى إجمالي الودائع للقطاع.
- متغير y_{63} يعبر عن نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الودائع للقطاع.
- متغير y_{64} يعبر عن نسبة إجمالي القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي قروض القطاع الممنوحة للعملاء.
- متغير y_{65} يعبر عن نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض للقطاع.

يتضح من الجدول رقم (٦) أن جميع المتغيرات ما عدا كلا من y_{61} وتشتت البيانات خلالها كبير حيث أن معامل الاختلاف لها جميعاً أكبر من ١٠٠٪ حيث يكون لتلك المتغيرات [الانحراف المعياري أكبر من المتوسط] .

من ناحية أخري وبمقارنة صف المتوسط بصف قيم الوسيط يتضح أن جميع المتغيرات لها قيم متوسط أكبر من قيمة الوسيط وهذا يدل على أن توزيع تلك المتغيرات ملتوي ناحية اليمين وقد تأكد ذلك في صف معامل الالتواء حيث جاءت جميع قيم المعامل موجبة .

وبالنظر لاختبار اعتدالية البيانات يتضح أن المتغيران y_{62} و y_{65} جاءت قيمة المعنوية لهما أقل من ١٪ وهذا يعنى أن هذان المتغيران لا يتبعان التوزيع الطبيعي وعليه سوف يتم استبعادهما من التحليلات التالية.

ثانياً) تحليل الانحدار الخطى المتعدد لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة:

يلاحظ أن أغلب المتغيرات المحاسبية لها اتجاه عام مع الزمن سواء صعود أو هبوط وذلك لكونها متغيرات اقتصادية تتأثر بأداء البنك ، وعلى ذلك فعند قياس أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة لكل مجموعة على حده لابد من الأخذ في الاعتبار وضع أثر الزمن داخل المعادلات الانحدارية ، وهذا ما سوف يتضح فيما يلي، مع الاخذ في الاعتبار أنه يتم الاهتمام بمعنوية المتغير المستقل فقط .

سوف يتم دراسة ست حالات تربط بين المتغير المستقل D مع الزمن t مع كل متغير من المتغيرات التابعة لكل مجموعة من المجموعات السابقة على حده كما يلي:

أ) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الأولى وهي مجموعة نسب كفاية رأس المال :

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط بين المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الأولى

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{13}	الجزء الثابت	0.196**	6.923	0.000	4.545*	0.012	%3.5
	D	0.021	.436	0.663			
	t	-0.001*	-1.894	0.059			
y_{14}	الجزء الثابت	2.903**	3.157	0.002	16.745**	0.000	%17.2
	D	4.668**	4.991	0.000			
	t	-0.024**	-5.278	0.000			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي*

*- يلاحظ أن المتغيرات التي لم تحقق شرط التوزيع الطبيعي [اعتدالية البيانات] لم تدخل في هذا التحليل لأنها تفتقد لأهم شرط من شروط تحليل الانحدار الخطي البسيط و هو أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

يتضـــح أن المتغير المســـتقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية) معنوي في تفسير التغيرات في المتغير $\mathbf{y_{14}}$ وذلك لكونة ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (1%) حيث بلغت قيمة مســـتوي الدلالة له (0.00) ، وكذلك معنوي في تفســـير التغيرات في المتغير $\mathbf{y_{13}}$ الذي له دلالة معنوية عند مســـتوى أقل من (5%) حيث بلغت قيمة مســـتوي الدلالة له (0.012)، وانعكس مستوى الدلالة على القدرة التفسـيرية لكل نموذج حيث بلغت القدرة التفسـيرية لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{14} (17.2%) وهي بالطبع أكبر بكثير من القدرة التفســـيرية لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{13} (3.5%).

لاختبار معنوية جودة توفيق كل نموذج انحدار، تم اســـتخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (**16.745**) لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{14} وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى أقل من (1%) ، كذلك نموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{13} حيث أن قيمة اختبار (F-test) له هي (**4.545**) وهى ذات دلالة معنوية ولكن عند مستوى أقل من (5%).

وبناءً على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى معنوية وجود علاقة بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغير y_{14} وهو نسبة كفاية رأس المال (طبقا للشريحة الثانية) ، والمتغير y_{13} وهو نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجمل الودائع.

ب) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الثانية وهي مجموعة جودة الأصول :

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط بين المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الثانية

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{21}	الجزء الثابت	3.029**	5.859	0.000	0.042	0.959	%0.004
	D	0.079	0.090	0.929			
	t	0.0001	0.063	0.95			
y_{22}	الجزء الثابت	2.903**	3.157	0.002	4.647**	0.009	%3.6
	D	4.668**	2.991	0.003			
	t	-0.024*	-2.278	0.024			
y_{23}	الجزء الثابت	0.069**	9.730	0.000	3.513*	0.031	%2.7
	D	0.024*	2.016	0.045			
	t	0.001*	-2.612	0.010			
y_{25}	الجزء الثابت	0.302**	10.280	0.000	6.075**	0.003	%4.7
	D	0.169**	3.393	0.001			
	t	-0.001**	-3.327	0.001			
y_{26}	الجزء الثابت	0.990**	4.501	.000	3.062*	0.049	%2.4
	D	-0.849*	-2.272	.024			
	t	0.004	1.457	.146			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر :إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

يتضـــح أن المتغير المســـتقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية) معنوي في تفسير التغيرات في كل من المتغيرات $y_{26}, y_{22}, y_{23}, y_{25}$ ، وذلك لكونه ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (5%) في كل نماذج الانحدار الخاصة بالأربعة متغيرات، حيث لم تتخطى قيمة مســـتوي الدلالة (0.05) في الأربعة نماذج على عكس علاقة المتغير المســـتقل بالمتغير y_{21} الذي ليس له دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مســـتوي الدلالة له (0.959) وهي أكبر من 10%، وانعكس مســـتوي الدلالة على القدرة التفســـيرية لكل نموذج حيث ظهرت معنوية القدرة التفســـيرية في كل نماذج الانحدار الخاصـــة بالأربعة متغيرات $y_{26}, y_{22}, y_{23}, y_{25}$ مع كونها منخفضة نسبياً ولكنها كانت معنوية للنماذج الأربعة عند مستوي دلالة أقل من 5% على عكس القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{21} التي تقارب الصفر تقريباً وغير معنوية.

واتضـــح أيضـــاً من اختبار (F-test) معنوية الأربعة نماذج الانحدارية الخاصـــة بالمتغيرات $y_{26}, y_{22}, y_{23}, y_{25}$ حيث لم تتخطي قيمة مســـتوي الدلالة (0.05) في الأربعة نماذج على عكس المتغير y_{21} الذي ليس له دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مســـتوي الدلالة له (0.959) وهي أكبر من 10%.

وبناءً على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومع كل متغير من المتغيرات $y_{26}, y_{22}, y_{23}, y_{25}$.

ج) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الثالثة وهي مجموعة جودة الإدارة :

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الثالثة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{31}	الجزء الثابت	0.692**	17.698	0.000	6.804**	0.001	%5.2
	D	0.236**	3.561	0.000			
	t	-0.001*	-2.575	0.011			
y_{34}	الجزء الثابت	0.118**	7.917	0.000	5.445**	0.005	%4.2
	D	0.061*	2.428	0.016			
	t	-0.001**	-3.227	0.001			
y_{35}	الجزء الثابت	0.285**	3.734	0.000	0.153	0.859	%0.01
	D	-0.067	-.520	0.603			
	t	0.001	.542	0.588			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر :إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

يتضـــح أن المتغير المســـتقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية) معنوي في تفسير التغيرات في كل من المتغيرين y_{31}, y_{34} وذلك لكونه ذو دلالة معنوية عند مســـتوى أقل من (5%) في كل نماذج الانحدار الخاصـــة بالمتغيرين ، حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في النموذجين على عكس علاقة المتغير المستقل بالمتغير y_{35} الذي ليس له دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مســتوي الدلالة له (0.859) وهي أكبر من 10%، وانعكس مســتوي الدلالة على القدرة التفسيرية لكل نموذج حيث ظهرت معنوية القدرة التفسيرية في كل نماذج الانحدار الخاصة بالمتغيرين y_{31}, y_{34} مع كونها منخفضة نسبياً ولكنها كانت معنوية للنموذجين عند مستوي دلالة أقل من 5% على عكس القدرة التفســـيرية لنموذج الانحدار الخاص بالمتغير y_{35} التي تقارب الصفر تقريباً و غير معنوية.

اتضـح أيضـاً من اختبار (F-test) معنوية نموذجين من النماذج الانحدارية الخاصـة بالمتغيرات y_{31}, y_{34} حيث لم تتخطي قيمة مســـتوي الدلالة (0.05) للنموذجين على عكس المتغير y_{35} الذي ليس له دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوي الدلالة له (0.859) وهي أكبر من 10%.

وبناءً على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومع كل متغير من المتغيرين y_{31}, y_{34} .

د) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الرابعة وهي مجموعة جودة الأرباح :

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الرابعة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{41}	الجزء الثابت	0.066**	6.531	0.000	5.514**	0.005	%4.2
	D	0.037*	2.169	0.031			
	t	0.001**	-3.147	0.002			
y_{43}	الجزء الثابت	0.231**	3.297	.001	2.988*	0.047	%3.1
	D	0.003*	2.023	.048			
	t	-0.001	-.773	.440			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر :إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

يتضـــح أن المتغير المســـتقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاســـبية) معنوي في تفســـير التغيرات في كل من المتغيرات y_{41} ,y_{43} وذلك لكونه ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (5%) في كل نماذج الانحدار الخاصة بالمتغيرين حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في تلك النماذج ، وانعكس مستوي الدلالة على القدرة التفسيرية لكل نموذج حيث ظهرت معنوية القدرة التفســـيرية في كل نماذج الانحدار الخاصـــة بالمتغيرين y_{41} ,y_{43} مع كونها منخفضة نسبياً ولكنها كانت معنوية لتلك النماذج عند مستوي دلالة أقل من 5%.

اتضـــح أيضـــاً من اختبار (F-test) معنوية النماذج الانحدارية الخاصـــة بالمتغيرات y_{41} ,y_{43} حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في تلك النماذج .

وبناء على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومع كل متغير من المتغيرات y_{41} ,y_{43} .

ه) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الخامسة وهي مجموعة جودة السيولة :

جدول رقم (١١) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة الخامسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{51}	الجزء الثابت	0.267**	7.666	0.000	6.515**	0.002	%5.0
	D	0.201**	3.398	0.001			
	t	-0.001*	-2.305	0.022			
y_{52}	الجزء الثابت	4.190	1.149	0.252	2.503*	0.021	%2.05
	D	-0.955*	-2.154	0.03			
	t	-0.015*	-2.359	0.013			
y_{54}	الجزء الثابت	0.990**	4.501	0.000	3.062*	0.049	%2.4
	D	-0.849*	-2.272	0.024			
	t	0.004	1.457	0.146			
y_{56}	الجزء الثابت	0.302**	10.280	0.000	6.075**	0.003	%4.7
	D	0.169**	3.393	0.001			
	t	-0.001**	-3.327	0.001			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر :إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

يتضـــح أن المتغير المســـتقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية) معنوي في تفسير التغيرات في كل من المتغيرات y_{56}, y_{51}, y_{52}, y_{54} وذلك لكونه ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (5%) في كل نماذج الانحدار الخاصة بالأربعة متغيرات حيث لم تتخطي قيمة مســـتوي الدلالة (0.05) في الأربعة نماذج، وانعكس مســـتوي الدلالة على القدرة التفسيرية لكل نموذج حيث ظهرت معنوية القدرة التفسيرية في كل نماذج الانحدار الخاصة بالأربعة متغيرات y_{56}, y_{51}, y_{52}, y_{54} مع كونها منخفضـــة نسـبيا ولكنها كانت معنوية للنماذج الأربعة عند مستوي دلالة أقل من 5%.

اتضـــح أيضـــاً من اختبـار (F-test) معنويـة الأربعـة نمـاذج الانحـداريـة الخـاصـــة بالمتغيرات y_{56}, y_{51}, y_{52}, y_{54} حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في الأربعة نماذج.

وبناءً على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومع كل متغير من المتغيرات $y_{56}, y_{51}, y_{52}, y_{54}$.

و) تحليل الانحدار الخطى البسيط لقياس أثر المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة السادسة وهي مجموعة الحساسية تجاه مخاطر السوق :

جدول رقم (١٢) نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط بين المتغير المستقل وهو متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية والمتغيرات التابعة الخاصة بالمجموعة السادسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
			القيمة	مستوى الدلالة	القيمة	مستوى الدلالة	
y_{61}	الجزء الثابت	0.302**	10.280	0.000	6.075**	0.003	%4.7
	D	0.169**	3.393	0.001			
	t	-0.001**	-3.327	0.001			
y_{63}	الجزء الثابت	0.267**	7.666	0.000	6.515**	0.002	%5
	D	0.201**	3.398	0.001			
	t	-0.001*	-2.305	0.022			
y_{64}	الجزء الثابت	0.103**	7.205	0.000	7.246**	0.001	%5.5
	D	0.030*	2.244	0.021			
	t	0.001**	-2.903	0.004			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

المصدر :إعداد الباحثان بناء على مخرجات التحليل الاحصائي

يتضح أن المتغير المستقل (التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية) معنوي في تفسير التغيرات في كل من المتغيرات y_{64}, y_{61}, y_{63} وذلك لكونه ذو دلالة معنوية عند مستوى أقل من (5%) في كل نماذج الانحدار الخاصة بالثلاثة متغيرات حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في الثلاثة نماذج ، وانعكس مستوي الدلالة على القدرة التفسيرية لكل نموذج حيث ظهرت معنوية القدرة التفسيرية في كل نماذج الانحدار الخاصة بالثلاثة متغيرات y_{64}, y_{61}, y_{63} مع كونها منخفضة نسبياً ولكنها كانت معنوية للنماذج الثلاثة عند مستوي دلالة أقل من 5%.

اتضـــح أيضـــاً من اختبار (F-test) معنوية الثلاثة نماذج الانحدارية الخاصـــة بالمتغيرات y_{64}, y_{61}, y_{63} حيث لم تتخطي قيمة مستوي الدلالة (0.05) في الثلاثة نماذج .

وبناءً على ما سبق وباستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية بين متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومع كل متغير من المتغيرات y_{64}, y_{61}, y_{63} .

تحليل النتائج

في ضوء النتائج السابقة تبين الآتي :

- بداية تم توصيف متغيرات الدراسة من خلال ست مجموعات وعرض المقاييس الوصفية ودلالتها كما تم استبعاد المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي .
- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن نسب كفاية رأس المال تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة كفاية رأس المال (طبقاً للشريحة الثانية)، نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجمل الودائع.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الأول القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على نسب كفاية رأس المال ".

- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن جودة الأصول تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية ، نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول ، نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول ، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الثاني القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأصول " .

- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن جودة الإدارة تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة الفوائد المدينة إلى إجمالي المصروفات ، نسبة تكلفة الودائع (الفوائد المدينة) إلى إجمالي الودائع.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الثالث القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الإدارة ".

- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن جودة الأرباح تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي الأصول ، نسبة (إجمالي حقوق الملكية - صافي الربح بعد الضريبة) إلى إجمالي الأصول.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الرابع القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأرباح " .

- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن جودة السيولة تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول ، نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي الخامس القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة السيولة " .

- بدارسة أثر متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على المتغيرات التي تعبر عن الحساسية تجاه مخاطر السوق تبين أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة القروض المشكوك فيها إلى إجمالي القروض ، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الودائع للقطاع ، نسبة إجمالي القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي قروض القطاع الممنوحة للعملاء.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرض الفرعي السادس القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على الحساسية تجاه مخاطر السوق " .

أيضاً لاحظ الباحثان أن قيمة معامل الزمن t في أغلب النماذج المعنوية يكاد يقترب من القيمة صفر وهذا له مدلول أن أغلب التغيرات في تلك المؤشرات المالية تعزى إلى متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية.

وعلى الرغم أن قيم معامل التحديد في كل النماذج منخفضة فإن ذلك له تفسير وهو كون متغير التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية هو متغير صناعي له قيمتان فقط (٠ ، ١) كما أن المؤشرات المالية تتأثر بعوامل كثيرة أخرى لم تدخل ضمن النماذج المعروضة.

وعلى ما سبق يمكن أن القول بقبول صحة الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنوك في مصر " ، وهو ما يؤكد على وجود تأثير إيجابي للمعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ على الأداء المالي للبنوك في مصر.

وتتفق نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Sundvik, 2019; Luo & Song, 2022) والتي أظهرت أن إدارة الأرباح تكون أقل في المعايير المبنية على المبادئ بعد تطبيقها ، حيث توفر تلك المعايير إرشادات عامة يمكن أن تعكس بشكل أفضل الموقف الاقتصادي للمنشأة وأدائها المالي.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

تسببت الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية في إعادة النظر في مداخل بناء المعايير المحاسبية، وخاصة في ضوء الانتقادات التي وجهت لمدخل القواعد في بناء المعايير المحاسبية ، وهو ما أدى إلى المطالبة بالتحول من بناء المعايير المحاسبية على أساس القواعد إلى بناء المعايير على أساس المبادئ، وعلى الرغم من التأييد الذي صاحب استخدام مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية، إلا إن العديد من الباحثين والمهنيين ارتأوا أن مدخل القواعد هو المدخل الأفضل، لذا فقد صاحب تطبيق مدخل المبادئ الاختلاف بين الباحثين في العديد من الجوانب وفقاً لرؤية كل باحث حول مدى أفضلية أياً من المدخلين في مجال معين، وخاصة في مجال إدارة الأرباح وأثره على الأداء المالي ومدى تضييق أو توسيع أياً من المدخلين من نطاق إدارة الأرباح، ونظراً لأهمية قطاع البنوك في مصر باعتباره أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومي، فقد سعت الدراسة إلى قياس أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للبنوك ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة مفهوم كل من مدخل القواعد والمبادئ في بناء المعايير المحاسبية ومزايا

وعيوب كل مدخل، ودوافع التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ، وجوانب الاختلاف بين كلا المدخلين، بالإضافة إلى عمل دراسة مقارنة بين المعايير المصرية المبنية على أساس القواعد والمعايير المبنية على أساس المبادئ ذات الصلة بالأداء المالي للبنوك ، وكذلك التعرض لمفهوم الأداء المالي وكيفية قياسه في البنوك باستخدام نموذج CAMELS، وعلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- يمتاز مدخل القواعد في بناء المعايير المحاسبية بعدة مميزات من أبرزها أن القابلية للمقارنة أكبر من خلاله، بالإضافة إلى انخفاض خطر التقاضي.

٢- ينتقد مدخل القواعد في بناء المعايير المحاسبية بعدة انتقادات من أبرزها الاهتمام بالشكل القانوني على حساب الجوهر الاقتصادي للمعاملة، وتقليل الحكم المهني مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الخبرة للمحاسبين، كما إن القواعد الموجودة في المعايير المحاسبية لا تكون شاملة لتقديم إجابات لكل حالة مختلفة، كما لا تقدم حلاً للمعاملات الحديثة والمختلفة الناتجة عن التطور في البيئة.

٣- تمثلت أهم دوافع التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية في تخفيض تعقيد المعاملات، ومواكبة التطور في المعاملات الحديثة في البيئة، وتقييد السلوك الانتهازي للإدارة.

٤- يتميز مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ بعدة مميزات من أهمها أن المعايير المبنية على أساسه تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث، وأنها تتمتع بالمرونة اللازمة للتعامل مع المواقف الجديدة.

٥- ينتقد مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ بعدة انتقادات تتمثل أهمها في زيادة مخاطر التقاضي، وانخفاض القابلية للمقارنة سواء بين الشركات أو على مستوى الشركة الواحدة عبر الفترات المختلفة، والسماح بالتوسع في الأحكام المهنية، بالإضافة إلى المرونة المتأصلة في المعايير مما يوفر فرصة أكبر لإدارة الأرباح ومن ثم يقلل من جودة التقارير المالية.

٦- تتمثل أهم جوانب الاختلاف بين مدخل القواعد ومدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية في عدة جوانب تتمثل في إمكانية الوصول للجوهر الاقتصادي للمعاملات، ومدى تحقيق التناغم والتناسق بين الإدارة والمستثمرين، وتحسين الوقتية، والقابلية للمقارنة.

٧- بمقارنة معايير المحاسبة المصرية المبنية على أساس القواعد ممثلة في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ بالمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ المبنى على أساس المبادئ توصل الباحثان أن كلا المعيارين سيدفعان إدارات البنوك نحو الانخراط في إدارة الأرباح، مما سيؤثر بالتالي على نتيجة الأعمال المحققة ومن ثم على الأداء المالي للبنوك، وإن كان ذلك أقل حدة لدى المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ نظراً لتلافيه العديد من أوجه النقد الموجهة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦.

٨- تتمثل نتائج الدراسة التطبيقية في :

- قبول صحة الفرض الفرعي الأول القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على نسب كفاية رأس المال " ، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة كفاية رأس المال (طبقا للشريحة الثانية)، نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى مجمل الودائع.
- قبول صحة الفرض الفرعي الثاني القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأصول "، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية ، نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول ، نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول ، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول.
- قبول صحة الفرض الفرعي الثالث القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الإدارة "، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة الفوائد المدينة إلى إجمالي المصروفات ، نسبة تكلفة الودائع (الفوائد المدينة) إلى إجمالي الودائع .
- قبول صحة الفرض الفرعي الرابع القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة الأرباح "، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة صافي الربح التشغيلي إلى إجمالي الأصول ، نسبة (إجمالي حقوق الملكية - صافي الربح بعد الضريبة) إلى إجمالي الأصول.
- قبول صحة الفرض الفرعي الخامس القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة السيولة "، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع الادخارية إلى إجمالي الودائع، نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول ، نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الأصول.
- قبول صحة الفرض الفرعي السادس القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية يؤثر تأثيراً إيجابياً على الحساسية تجاه مخاطر السوق "، حيث أظهرت النتائج أن متغير التحول له أثر معنوي على التغيرات التي تحدث في كلاً من نسبة القروض المشكوك فيها إلى إجمالي القروض ، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الودائع للقطاع ، نسبة إجمالي القروض الممنوحة للعملاء إلى إجمالي قروض القطاع الممنوحة للعملاء.

وعلى ذلك يمكن أن القول بقبول صحة الفرض الرئيسي للدراسة القائل بأن " التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنوك في مصر ".

وفي ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثان بما يلي :

١- التوسع في الافصاح المحاسبي الذي تقدمه الإدارة بحيث يشتمل على مدخلات القرار الإداري ومن ثم زيادة مستوى تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، مما يخفض من محاولة الإدارة استغلال الأحكام المهنية للانخراط في إدارة الأرباح في ظل التحول نحو تطبيق

المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ، على أن يتم زيادة مستوى الافصاح في المعايير المحاسبية من خلال إصدارات المنظمات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية، وإدارة الافصاح في البورصة.

٢- أن تقوم الجهات المهنية الواضعة للمعايير المحاسبية بتقديم نماذج لقياس الأداء المالي تراعى اختلاف طبيعة المنشآت التي يتم قياس أدائها المالي، ضمن معايير عرض القوائم المالية، وحتى يمكن الاسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية.

٣- أن تقوم النقابات المهنية بتقديم دورات للمحاسبين عن كيفية استخدام الأحكام المهنية للتعبير عن الجوهر الاقتصادي للأحداث والمعاملات في ظل تطبيق المعايير المحاسبية المبنية على أساس المبادئ.

كما يوصى الباحثان بإجراء المزيد من الدراسات عن:

- أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على الأداء المالي للقطاعات الاقتصادية الأخرى بخلاف البنوك.
- أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على تنبؤات المحللين الماليين وعلى القدرة التنبؤية بالأرباح .
- أثر التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية.
- أثر ثقافة المستخدمين والمعدين والمراجعين على التحول من مدخل بناء المعايير على أساس القواعد إلى مدخل بناء المعايير على أساس المبادئ .
- دور مكاتب المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة عند التحول من مدخل القواعد إلى مدخل المبادئ في بناء المعايير المحاسبية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أحمد ، عماد محمد رياض. (٢٠٢٠). مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي–دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. مجلة الفكر المحاسبي . كلية التجارة . جامعة عين شمس ، ٢٤ (٣) ، ٥٩٤-٦٤٢.
- اسميو ، منى حسن ، غيث ، الصادق حسين .(٢٠٢٢). نموذج CAMEL: دراسة حالة مقارنة للأداء المالي بين المصارف الحكومية والخاصة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية . كلية الاقتصاد والتجارة . الجامعة الأسمرية الإسلامية ، ١٩ (١) ، ٨٤ -١٠٩.
- الخلايلة، أنس سالم ، الحنيطي، هناء محمد هلال.(٢٠٢٣) .أثر استخدام نموذج CAMELS في الأداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية : دراسة تطبيقية على المؤسسات العامة في الأردن.المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٤٥ ، ١٥٢- ١٧٢.
- الرحامنة ، عبد المجيد أحمد ، الحنيطى ، هناء محمد هلال .(٢٠٢١). مدى ملائمة نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية . مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية . جامعة العلوم الإسلامية العلمية ، ٨ (١) ، ٢٨٩-٣١٥.
- باعجاجة، سالم سعيد سالم ، أحمد ،عماد محمد رياض. (٢٠١٧). تحليل العلاقة بين مدخلي القواعد والمبادئ لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن IASB -FASB ومعيار التقرير المالي IFRS وأثرها على جودة الأداء المهني للمراجع: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة في سوق المال السعودي . مجلة الفكر المحاسبي . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ٢١ (٣) ، ٧٣٢-٧٩١.
- سلمان ، بن بعيبش، عبد الرحمان، بن ساعد .(٢٠٢٢) . محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج : CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة." 2012 - 2019 " . المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. جامعة إبراهيم سلطان ، ١٣ ، ٥٣-٧٣.
- حورية ، حمني .(٢٠١٧) .استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية : دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة الممتدة بين ٢٠١١ و٢٠١٤ . مجلة دراسات اقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير . جامعة عبد الحميد مهرى ، ٤ (٢) ، ٨٧٩- ٩٠٣.
- عبد العال ، إيهاب إبراهيم حامد .(٢٠٢٠). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر – دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية . مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية . كلية التجارة . جامعة بنى سويف ، (٣) ، ١١١-١٦٥.
- عبد المنعم ، ريم محمد محمود .(٢٠٢٠). أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية . مجلة الفكر المحاسبي . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ٢٤ (٣) ، ٨٧٩ – ٩٢٨.
- عبده ، أحمد عبد الله خليل .(٢٠٢٣). أثر ممارسات المحاسبة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسها على كفاءة الأداء المالي في منشآت الأعمال السعودية . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية . كلية الأعمال . جامعة الإسكندرية ، (٣) ، ٢١٣- ٢٤٩.

- على ، نهى محمد زكى محمد .(٢٠٢٢). دراسة واختبار العلاقة بين معدل النمو المستدام والأداء المالي التشغيلي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة – من منظور محاسبي . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية . كلية الأعمال . جامعة الإسكندرية ، (٣) ، ٥١٣-٥٨٧.
- قويدر، ابتسام، و يحيوش، حسين.(٢٠٢٠) .استخدام نموذج " CAMELS " في قياس الأداء المصرفي :دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي . مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية . جامعة العربى بن مهيدى أم البواقى ، ٧ (٢)، ٣٥٢ -٣٧٠.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية .(٢٠١٨). المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ " الأدوات المالية " . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . المملكة العربية السعودية ، ١-١١٧.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Afroj, F. (2022). Financial strength of banking sector in Bangladesh: a CAMEL framework analysis. *Asian Journal of Economics and Banking*, *6*(3), 353-372.
- Azim, M., & Ahmed, H. (2015). Perspective of Accounting: Principles, Rules, Ethics & Culture. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(1), 1-10.
- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2016). IFRS 9 for Financial Institutions–The Case for IFRS and FINREP Taxonomies–A Conceptual Gap Analysis. Maciej. Working Paper , Available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2857939
- Beest, F. V. (2009). Rules-based and principles-based accounting standards and earnings management. working Paper, 1-33, *available at :www.ssrn.com*
- Boyle, E. S. (2024). How do auditors' use of industry norms differentially impact management evaluations of audit quality under principles-based and rules-based accounting standards?. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *54*, 1-13.
- Braun, G. P., Haynes, C. M., Lewis, T. D., & Taylor, M. H. (2015). Principles-based vs. rules-based accounting standards: The effects of auditee proposed accounting treatment and regulatory enforcement on auditor judgments and confidence. *Research in Accounting Regulation*, *27*(1), 45-50.
- Burgemeestre, B., Hulstijn, J., & Tan, Y. H. (2009). Rule-based versus principle-based regulatory compliance. In *Legal Knowledge and Information Systems* , 37-46.
- Chandra, J. R., & Azam, M. R. (2019). Principles verses Rules-Based Accounting Standards' Application in Fiji: An Overview of the

Literature. *International Journal of Management, Accounting & Economics*, *6*(1), 88-98.

- Chung, H., & Kim, Y. (2023). The effect of the rules-versus principles-based accounting standards on opinion shopping. *Managerial Auditing Journal*, *38*(3), 264-287.
- Danlami, M. R., Abduh, M., & Abdul Razak, L. (2022). CAMELS, risk-sharing financing, institutional quality and stability of Islamic banks: evidence from 6 OIC countries. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, *13*(8), 1155-1175.
- Frantz, P., & Instefjord, N. (2018). Regulatory competition and rules/principles-based regulation. *Journal of Business Finance & Accounting*, *45*(7-8), 818-838.
- Gribnau, H., & Dusarduijn, S. (2021). Principles-based tax drafting and friends. On rules, standards, fictions and legal principles. Contemporary Issues in Tax Research, 4, 165-206.
- International Accounting standard Board (IASB).(2024).International Financial Reporting Standard (IFRS 18) Presentation and Disclosure in Financial Statements , 1-178.
- Keffala, M. R. (2021). How using derivative instruments and purposes affects performance of Islamic banks? Evidence from CAMELS approach. *Global Finance Journal*, *50*, 1-13.
- Kumar, K. Jaya Sudheer , Upputuri, Suresh.(2023). Analysis of Banks Financial Peformance Using CAMEL Rating Model. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research, 10(12), 2020-206.
- Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability using Bank Stress Tests.Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3282509.
- Ledhem, M. A., & Mekidiche, M. (2020). Economic growth and financial performance of Islamic banks: a CAMELS approach. *Islamic Economic Studies*, *28*(1), 47-62.
- Lee, K., & Lee, S. (2020). Rules-based vs. Principles-based Accounting Standards: Earnings Quality and the Role of Earnings in Contracting (An Analysis employing the adoption of ASC 606). *Principles-based Accounting Standards: Earnings Quality and the Role of Earnings in Contracting (An Analysis employing the adoption of ASC 606), 1-60, available at : www.ssrn.com*

- Luo, S., & Song, F. (2022). Principles-based versus rules-based: accounting standards precision and financial restatements in China. *Asian Review of Accounting*, *30*(4), 581-615.
- Ozlanski, M. E. (2013). Effects of Principles vs. Rules Based Accounting Standards and Expanded Auditor Reporting on Investors' Perceptions of Management's Reporting Credibility .Doctoral dissertation, Virginia Polytechnic Institute and State University, 1-113.
- Prather-Kinsey, J., Boyar, S., & Hood, A. C. (2018). Implications for IFRS principles-based and US GAAP rules-based applications: Are accountants' decisions affected by work location and core self-evaluations?. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *32*, 61-69.
- Quick, L. A. (2022). *When less is more: The effect of reducing auditor liability on auditor judgments in principles-based and rules-based environments* .Doctoral dissertation, University of South Carolina, 1-43.
- Roman, A., & Şargu, A. C. (2013). Analysing the financial soundness of the commercial banks in Romania: an approach based on the camels framework. *Procedia economics and finance*, *6*, 703-712.
- Schantl, S. F., & Wagenhofer, A. (2021). Priniciples-based versus rules-based accounting standards: a relevance-enforceability tradeoff. working Paper, 1-44, *available at :* https://business.columbia.edu/sites/default/files-efs/imce-uploads/CEASA/Events%20Page/principles-based_versus_rules-based_accounting
- Shaddady, A., & Moore, T. (2019). Investigation of the effects of financial regulation and supervision on bank stability: The application of CAMELS-DEA to quantile regressions. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, *58*, 96-116.
- Sundvik, D. (2019). The impact of principles-based vs rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management. *Journal of Applied Accounting Research*, *20*(1), 78-93.
- Xuan, H. T., Thuyb, K. T. H., & Maic, L. N.(2023) The Impact of Digital Banking on the Performance of Commercial Banks in Vietnam by Using the CAMELS Ratio Framework, Journal of International Management and Technology, 1(5) , 1-10.

ملحق الدراسة

قائمة بأسماء البنوك محل الدراسة

مسلسل	اسم البنك
١	البنك التجاري الدولي
٢	البنك المصري الخليجي
٣	البنك المصري لتنمية الصادرات
٤	بنك البركة مصر
٥	بنك الاسكان والتعمير
٦	بنك الشركة المصرفية العربية
٧	بنك القاهرة
٨	بنك الكويت الوطني
٩	بنك فيصل الإسلامي
١٠	بنك قطر الوطني الأهلي
١١	بنك قناة السويس
١٢	بنك كريدى أجريكول
١٣	بنك أبو ظبي الإسلامي
١٤	بنك أبو ظبي التجاري

The impact of the shift from the rules approach to the principles approach in building accounting standards on the financial performance of banks - an applied study

Abstract

Financial statements are the results of the treatments contained in the accounting standards, which are affected by the approach used in their construction. Due to the accounting scandals that accompanied the collapse of many companies, there was a shift from the rules approach to the principles approach in constructing accounting standards. However, researchers and professionals differed among themselves in terms of the superiority of either approach in constructing accounting standards in many aspects, the most important of which is the role of each of the two approaches in limiting management practices in influencing the profit figure through profit management practices, due to the importance of accounting profit in measuring financial performance. Given the importance of the banking sector in Egypt as one of the most prominent sectors of national economy, this study aimed to measure the impact of the shift from the rules approach to the principles approach in constructing accounting standards on the financial performance of banks, through an applied study on Egyptian banks during the period from 2006 to 2023, which is the period during which the shift from the rules approach to the principles approach took place in Egypt. The financial performance of the banks was measured using the CAMELS model, and the study concluded that the shift from the rules approach to the principles approach in constructing accounting standards affects A positive impact on the financial performance of banks in Egypt, as the financial performance of banks showed improvement after the transition to the principles approach, given that the principles-based standards provide general guidelines that can better reflect the financial performance of banks, which will push bank management to reflect the economic reality, which will work to reduce profit management practices.

Keywords: rules approach, principles approach, building accounting standards, financial performance.